

الفصل السادس

الإنتاج الزراعي

من الضروري بالنسبة لدولة مثل سورية تتميز بارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية والظروف المناخية الصعبة أن تترافق فيها كفاءة استخدام الموارد المتاحة مع مبدأ الاستدامة من أجل ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية . ويتطلب هذا الأمر في قطاع الزراعة تنفيذ سياسات تعتمد على تقييم إنتاجية الموارد وخاصة الأرض والمياه وذلك من أجل ضمان تحقيق الحد الأقصى من العائد الاقتصادي للموارد مع المحافظة على إنتاجيتها .

وهكذا فإن سياسات الإنتاج في سورية تسعى إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الإنتاج من الموارد المتاحة وبأقل قدر من التكاليف وذلك من خلال ما يلي :

- أ- تجنب الخسائر والاختناقات على مستوى المزرعة والمستوى المحلي والوطني .
 - ب- تحقيق التكامل الأمثل بين الإنتاج النباتي والحيواني .
- ويتطلب تحقيق هذا الهدف توفير المزيد من القدرة على المنافسة والاستدامة من خلال جهود المزارعين وكذلك من الحكومة السورية للتصدي للمعوقات الناجمة عن الاتفاقات الإقليمية والدولية .

ويسعى هذا الفصل إلى توثيق أداء الإنتاج الزراعي على المستوى الكلي وذلك من خلال قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وذلك بالتعرض لتفاصيل الإنتاج النباتي (من حيث المساحة المزروعة والمراديد والإنتاج والتوزيع الجغرافي) والإنتاج النباتي والأخشاب . كما تم حساب معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية .

1-6 قيمة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة والإنتاجية

يعكس إجمالي القيمة والقيمة المضافة للإنتاج الزراعي النتيجة الاقتصادية الإجمالية للنشاط الزراعي كما يسمح بحساب ملخص مؤشرات الإنتاج . ويتضمن الجدول 1-6 ملخصاً لهذه المؤشرات كما يبين تفاصيل قيم المنتجات النباتية و الحيوانية وقيمة الاستهلاك الوسيط أي المستلزمات المشتراة والمستخدمه في الإنتاج الزراعي .

ويبين الجدول أن قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 1995 قد ازدادت بنسبة 24% خلال الفترة 1995-2000 وأن نمو المنتجات الحيوانية كان أكثر سرعة (+27.5%) من المنتجات النباتية (+23.1%) مما أدى إلى زيادة مساهمة المنتجات الحيوانية في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بقيمة

المستهلك (السوق) بحوالي نقطة مئوية واحدة . وقد كان التحسن ملحوظاً خلال عام 1999-2000 وهي السنة الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات مما يعكس تحسن الإنتاج بعد انتهاء موجة الجفاف . ويعكس الأداء الجيد للإنتاج النباتي (+14.6%) مقارنةً بالإنتاج الحيواني (+3%) اختلاف مستوى تأثير موجة الجفاف على مختلف القطاعات الثانوية ضمن قطاع الزراعة .

كما يظهر تحسن الكفاءة بشكل واضح من خلال زيادة إنتاجية الأرض التي يتم قياسها بإجمالي قيمة الإنتاج (24.1%) والقيمة المضافة (+25.9%) للهكتار . ويرجع الفارق بين المؤشرين إلى أن نمو المستلزمات الوسيطة المستخدمة كان أبطأ من الإنتاج وهو يظهر في نمو القيمة المضافة (+25.9%) الذي يتجاوز نمو إجمالي الإنتاج الزراعي وهو أمر يمكن تفسيره على أنه نتيجة لتحسن الكفاءة في استخدام المستلزمات المشتراة . وتلخيصاً لما سبق يمكن القول بأن أداء القطاع الزراعي قد تحسن خلال الفترة 1995-2000 من حيث القيمة و كفاءة الإنتاج .

2-6 إنتاج المحاصيل

تشكل المساحة والمردود والإنتاج العناصر الرئيسية لتقدير إنتاج المحاصيل وسوف تتم مناقشة كل من هذه العناصر بالتفصيل على مستوى القطر وكذلك على مستوى المحافظات . فعلى مستوى القطر سيتم تصنيف المحاصيل إلى مجموعات رئيسية هي : الحبوب – البقوليات – الأعلاف – الخضار – الفواكه . و على مستوى المحافظات سنتعرض للمحاصيل الرئيسية فقط .

ومن أجل زيادة الإنتاج فيمكن زيادة المساحة المزروعة بشكل أفقي ورأسي . ويشير التوسع الأفقي إلى زيادة المساحة المزروعة فعلاً وهو أمر محدود في سورية ويرجع ذلك إلى أنه بعد الزيادة في المساحة المزروعة التي تم تحقيقها في العقود الماضية فإن التوسع لا يمكن أن يتم إلا في المساحات الهامشية . ويمكن البديل الثاني في التوسع الرأسي أي زيادة إنتاج وحدة المساحة وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال تطبيق التركيبة المحصولية المثالية وتحقيق التكامل الأفضل بين الإنتاج النباتي و الحيواني وتطبيق التقانات الحديثة .

وبهدف زيادة الإنتاجية تقوم الحكومة بتطبيق نظام التخطيط التأشير في إطار زيادة الميزة النسبية للمنتجات وذلك من أجل تشجيع القدرة على المنافسة . ولتحقيق هذا الهدف يتم اعتماد نماذج التراكيب المحصولية مع الأخذ بعين الاعتبار ندرة الموارد وكذلك الانعكاسات البيئية المتوقعة . وعلى المستوى الوطني تتم زراعة المحاصيل في المساحات المروية والبعلية . لذا فإن زيادة الكفاءة تتطلب زيادة فعالية الزراعة في كلا النظامين لذا فإن الحكومة تسعى إلى تحويل المساحات البعلية إلى مساحات مروية أينما كان ذلك ممكناً .

1-2-6 المساحة

تظهر الجدول 2-6 و 3-6 و 4-6 و 5-6 تطور المساحات المروية و التراكيب المحصولية للفترة 1990-2000 . فقد ازدادت المساحة المروية من 852677 هكتار في عام 1990 إلى 1334265 هكتار في عام 2000⁸ . وقد سمحت هذه الزيادة الكبيرة (62%) بزيادة الإنتاج و تنويعه وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية .

وقد ازدادت المساحة المروية المزروعة بالقمح بشكل كبير : من 274179 هكتار في عام 1990 إلى 694469 هكتار في عام 2000 (+153%) . وهذا يعني أن حصة القمح في التركيبة المحصولية (الجدول 4-6) قد ازدادت من 33.2% في عام 1990 إلى 52.0% في عام 2000 مما يمثل نمواً يساوي 57% . وتضم هذه المجموعة محصولين استراتيجيين هامين هما : القمح الطري والقمح القاسي حيث ازدادت المساحة المخصصة للقمح الطري بحوالي 23 ضعفاً من 13209 هكتار (1.6% من المساحة المروية المزروعة في عام 1990) إلى 318037 هكتار (32.8%) بينما ازدادت المساحة المزروعة بالقمح القاسي بنسبة 44% فقط من 260970 هكتار (32%) في عام 1990 إلى 376432 هكتار (28%) في عام 2000 .

كما ازدادت المساحة المروية المزروعة بالمحاصيل الصناعية من 217839 هكتار في عام 1990 إلى 323828 هكتار في عام 2000 (49%) ، إلا أن أهميتها النسبية انخفضت بنسبة 8% حيث أصبحت المساحة المخصصة لها تعادل ربع المساحة المروية الإجمالية . ويعود ذلك إلى عدم التوسع بالمحاصيل الصناعية والتي هي بمعظمها صيفية نتيجة شح المياه . ومن أهم المحاصيل الصناعية القطن والشوندر السكري ففي عام 1990 كان إجمالي المساحة المزروعة بالشوندر السكري 21444 هكتار بينما كانت مساحة القطن 156358 هكتار . وقد ازدادت هذه المساحات في عام 2000 بنسبة 28% للشوندر السكري و 73% للقطن . أما المحصول الصناعي الذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في المساحات المروية فهو الفول السوداني الذي وصلت مساحته في عام 2000 إلى 10000 هكتار والتي تعرضت لانخفاض بسيط .

كما سجلت المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة توسعاً قليلاً (الجدول 3-6) حيث كانت تغطي مساحة 114060 هكتار في عام 1990 وأصبحت حالياً تغطي مساحة 120215 هكتار (+5.4%) . ومع ذلك فإن أهميتها النسبية في إجمالي المساحة المروية انخفضت بنسبة تفوق الثلث من 13.8% في عام

()

1990 إلى 9% في عام 2000 ويعود ذلك إلى التشدد في عدم السماح بزراعة الأشجار المثمرة المروية عدا الحمضيات بحيث تم التوسع بالتشجير في المساحات المستصلحة الهضبية والجبلية البعلية . ومن أهم الأشجار المثمرة المروية في عام 2000 الزيتون الذي يشغل مساحة 29000 هكتار تقريباً والحمضيات التي تزرع في مساحة 27338 هكتار .

وبشكل عام شغل القمح والقطن و الشوندر السكري في عام 2000 حوالي 75% من المساحة المروية المتاحة حيث شغل القمح (الطري والقاسي) أكثر من نصف المساحة المزروعة في عام 2000 مقارنة بأقل من الثلث في عام 1990 . وقد شغل القمح بهذه الزيادة قسماً كبيراً من المساحة المروية بينما انخفضت أهمية جميع المحاصيل الأخرى بالقيمة النسبية وبعض المحاصيل بالقيمة المطلقة مثل المساحة المروية المزروعة .

وعلى وجه الخصوص انخفضت المساحة المروية المزروعة بالخضار (الجدول 6-3) من 101478 هكتار في عام 1999 إلى 87508 هكتار في عام 2000 (-13.8%) نتيجة لتراجع الاتجاه الذي كان سائداً منذ عام 1995 ويعود انخفاض المساحة إلى زيادة المراديد المحققة نتيجة استخدام الأصناف الجديدة . وقد أظهرت جميع المحاصيل في هذه الفئة اتجاهاً سلبياً خلال العقد الماضي باستثناء البازلاء الخضراء (+133%) والبطيخ الأصفر (+217%) واليقطين (+78%) والبايما (+52%) والثوم (+51%) . وتشكل البندورة والبطاطا أهم المحاصيل في هذه المجموعة حيث أظهرتا اتجاهات متعاكسة حيث انخفضت المساحة المروية المزروعة بالبندورة بنسبة 19.4% بينما ازدادت مساحة البطاطا بنسبة 6% . وبالقيم النسبية (الجدول 6-5) فقد أظهرت مجموعة الخضار تطوراً مشابهاً حيث انخفضت أهميتها النسبية بنسبة 46.6% من حيث المساحة المروية المزروعة (من 12.3 إلى 6.6% من الإجمالي) .

كما انخفضت المساحة المروية المزروعة بالبقوليات (الجدول 6-2) من 8336 هكتار في عام 1990 إلى 7271 هكتار بعد عشر سنوات (-12.8%) مما أدى إلى انخفاض حصتها من التركيبة المحصولية من 1% إلى 0.5% في عام 2000 . وتضم هذه المجموعة الفاصولياء والفاول ومن ثم الحمص والعدس . وقد ازدادت أهمية القطن في المساحة المروية (+663% منذ عام 1990) بينما استعاد العدس أهميته خلال السنوات الأخيرة .

انخفضت المساحة المزروعة بالمحاصيل العلفية المروية (الجدول 6-2) من 109785 هكتار في عام 1990 إلى 100974 هكتار في عام 2000 (-8%) بعد أن وصلت إلى أعلى مساحة في عام 1995 (130000 هكتار) . وبالتالي فإن الأهمية النسبية لهذه المجموعة انخفضت في عام 2000 إلى

7.6% (الجدول 4-6) . ومن أهم المحاصيل العلفية الذرة الصفراء التي انخفضت مساحتها من 60151 هكتار (7.3% من إجمالي المساحة المروية) في عام 1990 إلى 55310 هكتار (4.1%) في عام 2000 وذلك بسبب منع الزراعة التكتيفية على الآبار والاقتصار بزراعتها بشكل عام على المصادر المائية الثابتة للحد من مشكلة شح المياه . وتتباين أهمية الشعير المروي كمحصول علفي ولكنها تظهر زيادة بالاتجاه العام خلال تلك الفترة .

وفيما يتعلق بالزراعة البعلية تبين الجداول 6-6 و 7-6 و 9-6 تطور المساحة المزروعة والأهمية النسبية لكل محصول من المحاصيل خلال الفترة 1990-2000 . وقد انخفضت المساحة البعلية من 4.8 مليون هكتار إلى 3.4 مليون هكتار خلال تلك الفترة (الجدول 6-7) وأن مجمل النقص كان في مساحة الشعير بسبب منع الزراعة في البادية وإقلال نسب التكتيف في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة .

تشكل الأعلاف أهم مجموعات المحاصيل المزروعة في الأراضي البعلية . وفي الواقع بالرغم من انخفاض حصتها من 58% إلى 42% من إجمالي المساحة البعلية فلا زالت تشغل حوالي 1.4 مليون هكتار في عام 2000 . ويشكل الشعير الذي كان يزرع في مساحة تزيد على 1.3 مليون هكتار في عام 2000 أهم هذه المحاصيل (-52% مقارنة بعام 1990) . وعلى العكس من ذلك فقد ازدادت المساحة المزروعة بالأعلاف الخضراء بحوالي 44% في الفترة 1990-2000 ولكنها لازالت تحتل 42233 هكتار فقط (1.3% من إجمالي المساحة البعلية المزروعة) .

ويحتل القمح المرتبة الثانية من حيث الأهمية في المساحات البعلية وهو يشغل مساحة 984328 هكتار أي ما يعادل 29.4% في الأراضي البعلية المزروعة في عام 2000 مقارنة بحوالي 1066418 هكتار (22.2%) في عام 1990 . وعلى وجه الخصوص ازدادت مساحة القمح الطري البعلية بما يزيد على 26% بينما انخفضت مساحة القمح القاسي بنسبة 24% .

ازدادت المساحة المزروعة بالبقوليات بحوالي 11% من 203221 هكتار في عام 1990 (4.2% من المساحة) إلى 225155 هكتار (6.7%) في عام 2000 . وقد كان العدس المحصول الرئيسي التقليدي في هذه المساحة ولكن خلال العقد الماضي ازدادت أهمية الحمص (+44.9%) .

تزداد أهمية الأشجار المثمرة وخاصة في الأراضي غير المروية حيث ازدادت مساحتها من 634825 هكتار في عام 1990 (13.2% في المساحات البعلية) إلى 677424 هكتار (20.2%) في عام 2000 . وتشكل أشجار الزيتون أهم أشجار هذه المجموعة (حيث شغلت حوالي 450000 هكتار في عام 2000 ولا تزال مساحتها في تزايد) يليها العنب (59000 هكتار) والفسق الحلبي (56000 هكتار)

واللوز (41000 هكتار) والنقاح (32500 هكتار) . وقد ظهرت اتجاهات متباينة لبعض الأنواع حيث انخفض بعضها بشكل حاد بينما أظهر بعضها الآخر أداءً جيداً على مرور الوقت .

تشغل المحاصيل الصناعية التي تضم بعض التوابل مساحة تزيد على 1% بقليل من المساحة البعلية وذلك بالرغم من زيادتها الأخيرة حيث ارتفعت من 27070 هكتار في عام 1990 إلى 43840 هكتار في عام 2000 (الجدول 6-6) . ويشكل الكمون أهم هذه المحاصيل حيث شغل في عام 2000 حوالي 25500 هكتار نتيجة للتوسع الذي تضاعف خمس مرات خلال العقد الماضي نتيجة زيادة الطلب الخارجي. ويأتي الكمون محصول التبغ الذي بقيت مساحته مستقرة تقريباً عند 10000 هكتار . أما اليانسون وحب البركة فيشغلان مساحة محدودة ولكن من الجدير بالذكر أنهما يشهدان توسعاً كبيراً .

انخفض إنتاج الخضار في المساحات البعلية بشكل حاد (-50%) من 62628 هكتار في عام 1990 إلى 31319 هكتار في عام 2000 . وتظهر جميع المحاصيل اتجاهات سلبياً (الجدول 6-7) مع توسع في المجموعات الثانوية المصنفة تحت بند "محاصيل أخرى" والتي تضم الأعشاب الطبية والتوابل الأخرى .

ويظهر تجميع البيانات حول الزراعات المروية والبعلية (الجدول 6-10 و 6-11 و 6-12 و 6-13) أن المساحة المزروعة بالقمح قد ازدادت بنسبة 25% والمحاصيل الصناعية بنسبة 50% والبقوليات بنسبة 10% والفواكه بنسبة 6.5% بينما تقلصت مساحة المحاصيل العلفية بنسبة 49% والخضار بنسبة 29% .

2-2-6 المراديد

طراً تطور ملحوظ على مراديد الكثير من المحاصيل خلال العقد الماضي وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل الرئيسية :

- 1- استخدام البذار المحسن مع أخذ الظروف المناخية في مختلف المحافظات بعين الاعتبار .
- 2- زيادة وتحسين كفاءة استخدام المياه .
- 3- تطور خدمات الإرشاد والبحوث .

وقد تحسنت المراديد في كل من المساحات المروية والبعلية ومع ذلك فقد تراجعت تلك المراديد بسبب موجة الجفاف التي شهدتها سورية خلال السنوات الأخيرة . يبين الجدولان 6-14 و 6-15 تطور مراديد المحاصيل المروية خلال الفترة 1990-2000 . و من بين أهم المحاصيل التي أظهرت تطوراً في المراديد القمح الطري (+58%) والحمص (+78%) والذرة البيضاء (+133%) والشوندر السكري

(+117%) والبندورة (+129%) واللوز (+131%) . ويقتصر تراجع المراديد على بعض الحالات ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى موجة الجفاف . ومع ذلك فلا تزال المراديد في الكثير من الحالات بعيدة عن حدها الأعلى وعلاوةً على ذلك فقد أمكن تحقيق بعض الزيادات على حساب المستلزمات النادرة مثل المياه .

يتضمن الجدولان 6-16 و 6-17 بيانات حول مراديد المحاصيل البعلية التي تظهر تأثراً بانخفاض معدلات الهطول المطري الذي شهدته سورية خلال الفترة الأخيرة حيث تراجع مردود المحاصيل البعلية الرئيسية كما في القمح الطري والقاسي (-31%) و الشعير (-51%) والعدس (-29%) والذرة الصفراء (-41%) والفاصولياء (-100%) . أما مراديد بعض المحاصيل الأخرى فقد ازدادت مثل الكمون (+250%) والفول (+84%) و ذرة المكائس (+55%) والحمص (+22%) . كما كان أداء الأشجار المثمرة غير المروية إيجابياً بشكل عام وعلى وجه الخصوص اللوز (+229%) . وكان الاستثناء للمشمش (-34%) والدراق (-23%) والتفاح (-20%) والخوخ (-19%) .

3-2-6 الإنتاج

ينعكس تأثير استخدام الأراضي و تطور المراديد على اتجاهات الإنتاج التي يلخصها الجدولان 6-20 و 6-21 المتضمنان إجمالي الزراعة البعلية و المروية للفترة 1990-2000 . وقد سجل العقد الأخير تطوراً ملحوظاً في جميع المحاصيل الاستراتيجية تقريباً : حيث ازداد إنتاج القمح بنسبة 50% نتيجة لزيادة إنتاج القمح الطري (+316%) والذي ترافق مع تراجع إنتاج القمح القاسي الذي عاد إلى معدلات الإنتاج في عام 1990 بعد الزيادة الملحوظة التي سجلها في عام 1995 . كما ازداد إنتاج الشوندر السكري بنسبة 179% والقطن بنسبة 145% والتبغ بنسبة 99% والحمص بنسبة 78% . أما بالنسبة للمحصولين الاستراتيجيين الآخرين الشعير والعدس فقد تراجع الإنتاج بنسبة 75% و 34% على التوالي وبالرغم من انخفاض إنتاج الشعير الجاف فقد تم التعويض جزئياً بزيادة إنتاج الشعير الرعوي (+23%) والذي ترافق مع النمو السريع في إنتاج المحاصيل العلفية الأخرى .

وتشير اتجاهات الخضار إلى اختلاف وتكيف التراكيب المحصولية لهذه المنتجات و في الواقع فقد ترافق النمو السريع في هذه المنتجات مثل البازلاء الخضراء (+144%) والبندورة (+75%) واليقطين (63%) والثوم الجاف (63%) والبطاطا (+22%) والخس (+19%) بانخفاض في الكثير من المنتجات وظهر تنوع في فئة "المحاصيل الأخرى" (+66.7%) والتي تتضمن بشكل رئيسي الخضار التي لا تنتج بشكل تقليدي في سورية .

كان اتجاه نمو إنتاج الفواكه إيجابياً بشكل عام حيث شهدت المنتجات التقليدية التي تزرع في مساحات واسعة توسعاً سريعاً مثل الحمضيات (+121%) والزيتون (88%) والتفاح (+40%)

والمنتجات الأخرى التي كانت تحتل مساحات محدودة فقط مثل اللوز (+381%) والفسق الحلي (208%) والكرز (+190%) والأجاص (+50%). وعلى العكس من ذلك فقد تراجع إنتاج الدراق (-36%) والخبز (39%) والجانرك (-49%) والعبب ولكن بنسبة أقل (-3%).

يتضمن الجدولان 22-6 و 23-6 معلومات عامة حول تطور الإنتاج في المساحات المروية حيث تعكس اتجاهات إيجابية للمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح (162%) وعلى وجه الخصوص القمح الطري (+3701%) والحمص (+1257%) والشوندر السكري (+179%) والقطن (+145%) والتبغ (+125%) والشعير (+38%) وكذلك الأمر بالنسبة للخضار والفواكه مثل الزيتون (240%) والحمضيات (121%) و البطبخ الأصفر (453%) والبازلاء الخضراء (162%). وبالنسبة للكثير من المنتجات الأخرى لم يكن التطور ملحوظاً جداً ويرجع ذلك إلى تقلص المساحات و / أو ضعف الجني . وقد تم تسجيل بعض حالات تقلص الإنتاج الإجمالي في المساحات المروية .

كان تطور إجمالي إنتاج المحاصيل البعلية متبايناً جداً (الجدول 24-6 و 25-6) حيث تأثر بشكل حاد بموجة الجفاف الأخيرة لذا فيجب أن يتم تقييم اتجاهات إنتاج سالبة على المدى الطويل لبعض المحاصيل مثل القمح القاسي (-48%) والبازلاء الجافة (-43%) و الشعير (-76%) والعدس (-33%) وعباد الشمس (-31%) مع أخذ الأداء السالب للسنوات الأخيرة بعين الاعتبار وهو أمر أدى إلى إعادة توزيع استخدامات الأراضي . و مع ذلك فقد ميز الاتجاه الموجب بعض المحاصيل مثل الكمون (+1901%) والذرة الصفراء الرعوية (284%) والحمص (76%) وكذلك بعض الفواكه مثل اللوز (412%) والكرز (249%) والفسق الحلي (197%) والزيتون (82%).

4-2-6 المساحات والمراديد والإنتاج حسب المحافظات

كما هو مبين في الفصل (1) فإن الأراضي السورية متباينة فيما بينها حيث أن هناك اختلافات ملحوظة في الخصائص الزراعية تنعكس على توزيع الإنتاج الزراعي في مختلف المناطق . وتبين الجداول 26-6 وحتى 39-6 هذه الاختلافات الجغرافية حيث تظهر تطور المساحة والمراديد والإنتاج للفترة 1990-2000 حسب المحافظات وكما هي مستخدمة في التخطيط الزراعي . وتتضمن الفقرات التالية لمحة موجزة عن أهم المنتجات .

القمح : يشكل القمح أهم المحاصيل الشتوية المتعلقة بالأمن الغذائي لذا فقد تمت زراعته في كل المساحات الملائمة بغض النظر عن قدرته على المنافسة وخاصة أنه لا توجد بدائل لهذه الزراعة حيث أن المساحات كبيرة . ويمكن زراعة القمح في المساحات المروية والبعلية على حد سواء كما هو مبين في الجدولين 26-6 و 27-6 حيث يتضمن الجدول 26-6 بيانات حول القمح المروي خلال الفترة 1990-2000 .

و ينتج القمح بشكل رئيسي في الحسكة (42% من المساحة و 38% من الإنتاج في عام 2000) تليها حلب والرقه و حماه والغاب . وخلال الفترة 1990-2000 ازدادت المساحة المزروعة بالقمح بشكل كبير (155.3%) باستثناء حوض الفرات . ويتضمن الجدول 6-27 بيانات حول القمح البعلبي الذي يتركز أيضاً في الحسكة وحلب تليهما إدلب ودرعا وحمص . ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2000 تقلصت المساحة المخصصة للقمح بنسبة 87% مقارنة بحصة تعادل 55% من الإنتاج . أما المناطق الأخرى فقد أظهرت كفاءة في استخدام الأراضي كما تبين مراديد القمح في المساحات والمروية .

الشعير : من أهم المحاصيل البعلية من حيث المساحة المزروعة حيث شغل 39% من المساحات غير المروية في عام 2000 بينما كان يشغل 85% في عام 1990 . ويشكل الشعير مصدراً هاماً للأعلاف الحيوانية وهو يزرع بشكل رئيسي في منطقتي الاستقرار الثالثة والرابعة . ويبين الجدول 6-28 أن حوالي ثلاثة أرباع المساحات المزروعة تتركز في حلب (34%) والرقه (23%) والحسكة (19%) كما تنتج حماه وحمص وإدلب كميات كبيرة . وكما هو الحال بالنسبة لجميع المحاصيل البعلية فقد تأثر إنتاجها بشكل كبير بسبب موجة الجفاف التي أصابت القطر في التسعينات لذا فقد كانت المراديد المسجلة في عام 2000 أقل منها على المدى الطويل ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية التي تؤثر بشكل كبير على تباين المراديد بين المناطق .

العدس : يحتل العدس مرتبة هامة من حيث الاستهلاك المحلي والتصدير وهو يزرع في المساحات المروية والبعلية . ومع ذلك فإن المساحة المروية المزروعة بالعدس غير كبيرة (أنظر الجدول 6-4) ويبين الجدول 6-29 أن مساحات العدس البعلبي تتركز بشكل رئيسي في حلب والحسكة تليهما إدلب وحماه . ومع ذلك فخلال السنوات العشر الماضية تراجعت المساحات المزروعة بالعدس إلى النصف تقريباً في الحسكة (50%) بينما ازدادت بنسبة 59% في حلب . وعلاوةً على ذلك فقد كان هناك تراجع ملحوظ في المراديد في الحسكة (من 1236 كغ/هكتار في عام 1990 إلى 193 كغ / هكتار في عام 2000) وهذا الانخفاض موسمي حيث يرتبط مردود العدس بالهطول المطري في الربيع وهو أمر تم تعويضه بشكل نسبي من خلال تحسن المراديد الذي تم تسجيله في كل من حلب (من 542 كغ/هكتار إلى 870 كغ/هكتار) وفي إدلب (من 293 كغ/هكتار إلى 966 كغ/هكتار) . ونتيجة لذلك فقد تم إنتاج ثلاثة أرباع إجمالي إنتاج العدس في حلب (51%) وإدلب (26%) .

الحمص : كما هو الأمر بالنسبة للعدس والشعير تنحصر زراعة الحمص تقريباً في المساحات البعلية . ويبين الجدول 6-30 أن إنتاج الحمص يتركز في درعا (التي تشكل 32% من المساحات المزروعة بهذا المحصول) والسويداء (24%) وحلب (22%) وإدلب (11%) . وباستثناء السويداء فقد كانت المساحة

المزروعة في تزايد سريع في جميع هذه المناطق كما كان الحال في المساحات التي لايشكل الحمص منتجها التقليدي مثل القنيطرة وحماه وحمص .

القطن : (الجدول 6-31) من المحاصيل الصيفية المروية والتي تتمتع بأهمية تقليدية كبيرة كمصدر لفرص العمل والإيرادات التصديرية وكذلك للمواد الخام المستخدمة في المعامل المحلية . وتتركز مساحات الإنتاج بشكل رئيسي في الحسكة (36%) والرقة (24%) وحلب (14%) ودير الزور (11%) التي أنتجت أكثر من 85% من إجمالي الإنتاج في عام 2000 . وقد سجلت هذه المناطق زيادة كبيرة في مساحة القطن خلال العقد الأخير (+73%) وكان النمو سريعاً بشكل خاص في الرقة (+122%) وإدلب (318%) والغاب (100%) . كما ترافقت زيادة المساحات المزروعة بتطور ملحوظ في المراديد في جميع المحافظات تقريباً . وفي عام 2000 تم تسجيل المراديد المرتفعة في إدلب والحسكة . ونتيجة لذلك فقد أنتجت الحسكة حوالي 40% من الإنتاج الإجمالي .

الشوندر السكري : (الجدول 6-32) من المحاصيل المروية الهامة أيضاً وهو ينتج لتوفير المواد الخام اللازمة لمعامل التصنيع المحلي وذلك بالرغم من أن إنتاجه محلياً لا يتمتع بالقدرة على المنافسة نظراً لتكاليف الإنتاج المرتفعة في كل من الزراعة و التصنيع . وقد تركزت حوالي ثلث المساحة المزروعة وكذلك الإنتاج في منطقة الغاب في عام 2000 . كما تزرع مساحات واسعة في حلب (17% من إجمالي المساحة المزروعة) وفي الرقة (14%) و دير الزور (13%) وحماه (9%) . وخلال العقد الماضي ازدادت المساحة المزروعة بشكل سريع في إدلب بينما حدث العكس في حمص .

البطاطا : تزرع البطاطا بشكل تقليدي في المساحات المروية وبنسبة بسيطة في المساحات البعلية ذات الأمطار المرتفعة . ولكن كما هو مبين في الجدولين (6-7) و (6-9) فإن الزراعة البعلية قد تراجعت ولكن بشكل غير ملحوظ تقريباً . أما الزراعة المروية فقد تطورت (الجدول 6-33) مسجلة تطوراً ملحوظاً في المراديد والربحية وزيادة الصادرات . وتتركز زراعة البطاطا المروية في حمص وحماه والغاب وإدلب وحلب . وقد تراجعت المساحة المزروعة في المحافظات الثلاث الأولى وتركزت الزيادة في إدلب وحلب التين أنتجتا حوالي ثلث الكمية الإجمالية في عام 2000 حيث كانت المساحة المروية المزروعة فيهما متساوية .

البندورة : تزرع البندورة بشكل رئيسي في الأراضي المروية (الجدول 6-5 و 6-9) وتشغل 0.1% فقط من المساحة البعلية المزروعة . ومع ذلك وكما هو مبين في الجدول 6-35 فقد انخفضت المساحة المروية المزروعة خلال العقد الماضي إلا أن إنتاج البندورة قد تضاعف تقريباً (+58%) نتيجة للتطور الملحوظ في المردود لاعتماد أصناف عالية الإنتاجية والذي ترافق مع تغيير التوزيع الجغرافي لمناطق الإنتاج .

وعلى وجه الخصوص فإن المناطق الساحلية (طرطوس و اللاذقية) التي انخفضت حصتها من المساحة المزروعة من 58% إلى 30% قد شهدت زيادة في الإنتاج بنسبة 70% محافظةً بذلك على حصتها من الإنتاج الإجمالي والتي تعادل 50%. كما تشكل المساحة المروية المزروعة في درعا حوالي 19% وتنتج 20% من الإنتاج تليها حلب والحسكة. وقد توسعت المساحة المزروعة في هذه المحافظات الثلاث وخاصةً في حلب بينما شهدت طرطوس زيادة ملحوظة في المردود وذلك نظراً لتوسع الزراعة في البيوت البلاستيكية.

الزيتون : من أهم الأشجار المثمرة المزروعة في سورية حيث وصلت المساحة المزروعة بالزيتون إلى 478 ألف هكتار في عام 2000. و يشكل إنتاج الزيتون مصدراً هاماً من مصادر فرص العمل والدخل لسكان الريف ويساهم في تشغيل قطاع الصناعة الذي يحاول أن ينفذ إلى أسواق زيت الزيتون العالمية. وبما أن أشجار الزيتون تزرع بشكل رئيسي في الأراضي البعلية (أكثر من 95% من المساحة المزروعة) فإنها تساهم أيضاً في حماية البيئة في المناطق الهضبية. ويبين الجدول 6-36 أن المساحات البعلية المزروعة بأشجار الزيتون قد ازدادت بنسبة 19% خلال العقد الماضي حيث ارتفعت من 379 هكتار في عام 449 ألف هكتار. وتقع نسبة 80% من تلك المساحة في حلب و إدلب و طرطوس و اللاذقية. كما توسعت زراعة الزيتون في حمص و حماه والغاب بينما لا تزرع في الرقة و دير الزور والحسكة. ونظراً لتطور المردود بشكل إيجابي و زيادة عدد الأشجار المثمرة فقد ازداد الإنتاج بشكل أسرع بكثير من المساحة المزروعة (+82%). ويبين الجدول 6-35 أن زراعة أشجار الزيتون المروية قد ازدادت بشكل سريع من حيث المساحة (+131%) والإنتاج (+240) مع زيادة ملحوظة في حلب حيث لم تكن سائدة في السابق. وتنتشر زراعة الزيتون في مختلف أنحاء سورية وتحظى حلب بالحصة الأكبر من المساحة المزروعة (35%) تليها إدلب (24%) وطرطوس (13.6%) و اللاذقية (7.7%).

الحمضيات : على العكس من أشجار الزيتون فإن أشجار الحمضيات تزرع في المساحات المروية. وتبين الجداول 6-37 و 6-38 و 3-39 تطور إجمالي أشجار الحمضيات والليمون والبرتقال. ويتركز إنتاج الحمضيات في المنطقة الساحلية حيث تقع نسبة 97% من المساحة المروية وخاصةً في اللاذقية حيث حدث توسع كبير في المساحات المروية خلال العقد الماضي. وقد ازداد الإنتاج بسرعة كبيرة (121%) نتيجة لتطور المزايد الإيجابي. وقد توسعت زراعة الليمون في المنطقة الساحلية وكذلك في الغاب بينما تراجعت المساحة المزروعة بالبرتقال في طرطوس وتوسعت في حمص و حماه و اللاذقية.

3-6 الإنتاج الحيواني

تلعب الثروة الحيوانية ومنتجاتها دوراً هاماً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تحتل أهمية كبرى في الإنتاج الزراعي والمصادر الغذائية وشكل المدخرات وتساهم في تحسين كفاءة الزراعة عندما يتم التكامل بشكل جيد بين الإنتاج الحيواني و النباتي . وعلاوةً على ذلك فإن تربية الأغنام تلعب دوراً هاماً في حياة البدو .

ويبين الجدول 6-40 لمحة عن تطور الثروة الحيوانية خلال العقد الماضي . و هو يبين أن قطيع الأغنام الكبير الذي يربى بشكل رئيسي في البادية قد ازداد بشكل واضح على مدى العقد الماضي الذي تعرض بشكل دوري لعدة موجات من الجفاف .

أما الجدول 6-42 فيبين تطور الإنتاجية الحيوانية الذي كان موجباً بشكل عام باستثناء الأبقار (الأجنبية و المحلية) وحليب الأغنام . وقد تم تعويض عن هذا بالأداء الجيد لفئة "الأبقار المحسنة" مما أدى إلى زيادة في إنتاجية الحليب تقدر بحوالي 8% . كما ازداد وسطي إنتاجية البيض من 153 بيضة للدجاجة الواحدة في عام 1990 إلى 180 في عام 2000 (+17%) . ويبين الجدول 6-43 أن إنتاج حليب الأبقار موجب (على المستوى العام في جميع المحافظات) وقد كانت مناطق الإنتاج الرئيسية في عام 2000 دمشق و حمص و دير الزور .

ويبين الجدول 6-44 أن إنتاج لحم الأبقار قد ازداد بنسبة 50% تقريباً خلال العقد الماضي وأن المحافظات المنتجة الرئيسية هي دمشق و حمص و دير الزور . ويظهر أن نمو الإنتاج كان كبيراً في إدلب (+212%) و حمص (+178%) و القنيطرة (+173%) وأن الاتجاه الإيجابي قد كان سائداً في القسم الأكبر من المحافظات .

يتم إنتاج حليب الأغنام (الجدول 6-45) في جميع المحافظات تقريباً وخاصةً في حمص و حلب و حماه و الحسكة و الرقة . أما إجمالي اتجاه الإنتاج فهو سالب ومتباين بشكل كبير بين المحافظات المختلفة . وعلاوةً على ذلك فيجب القول بأن التقانات التقليدية التي غالباً ما تفقر للكفاءة والأمان تنتشر في عملية التخزين والجمع والنقل والتصنيع . ويشكل لحم الأغنام عنصراً أساسياً في النظام الغذائي السوري حيث ينتشر إنتاجه (الجدول 6-46) في جميع أنحاء القطر ويتميز بالتزايد المستمر نتيجة لانخفاض حجم القطيع . وقد كانت زيادة الإنتاج كبيرة في حوض الفرات (+248%) والسويداء (+345%) ودمشق (+227%) ودرعا (176) واللاذقية (109%) .

كما ينتشر إنتاج لحم الفروج (الجدول 6-47) في الكثير من المحافظات وخاصةً في المناطق القريبة من المدن الكبرى . وقد كان اتجاه الإنتاج موجباً على المستوى الإجمالي (+78%) وعلى المستوى المحلي

وقد كان النمو ملحوظاً في حمص و حماه و إلب و الحسكة و طرطوس . وبما أن هذا النوع من اللحم أقل ثمناً من لحم الأبقار و الغنم فهو يشكل مصدراً هاماً للبروتين الحيواني بالنسبة للطبقات ذات الدخل الأدنى .

كما سجل إنتاج البيض اتجاهًا إيجابياً (+68%) وقد تركز أكثر من ثلث الإنتاج في دمشق بينما كانت حصة حمص 17% و حلب 13% (الجدول 6-48) .

وبالإضافة إلى الأبقار و الأغنام و الفروج و البيض فإن **الأسماك** تشكل أحد المصادر الهامة للبروتين الحيواني التي تسمح بالتنوع في المواد الغذائية . ويبين الجدول 6-49 تطور إنتاج الأسماك خلال العقد الماضي حسب الأسماك البحرية و أسماك المياه الداخلية و زراعة الأسماك و مساهمة القطاعات المختلفة (العام و الخاص و التعاوني) . وقد ازداد إجمالي الإنتاج (+71%) وعلى وجه الخصوص إنتاج زراعة الأسماك (+109%) بينما ترافق النمو بنمو القطاع الخاص و تراجع مساهمة القطاعين التعاوني و العام . وقد سجل صيد الأسماك في المياه الداخلية نمواً أبطأ (27%) و تراجعاً في دور القطاع الخاص لصالح القطاع التعاوني . ويبين الجدول 6-50 أن أنواع الإنتاج الثلاث تتركز من الناحية الجغرافية كما يلي : الصيد البحري في المناطق الساحلية (وخاصة في اللاذقية) و زراعة الأسماك في الغاب (حيث يوجد عدد كبير من المربين في القطاع الخاص الذين يعملون في نهر العاصي) بينما يتركز الصيد النهري في الرقة حيث تقع بحيرة الأسد .

4-6 إنتاج الأخشاب

يتم الحصول على ثلاث منتجات من الغابات : الخشب الصناعي و خشب و الوقود و الفحم النباتي . ونظراً لمحدودية الغابات في سورية فإنها لا تشكل نشاطاً اقتصادياً هاماً . و مع ذلك ففي بعض المناطق توفر تلك الغابات مصدراً لفرص العمل و توفر المواد الخام لصناعات الخشب الصغيرة .

ويبين الجدول 6-51 أن إنتاج الأخشاب الصناعية يتركز في اللاذقية (55%) و طرطوس (29%) و حمص (6%) وأنه تم تحقيق تطور ملحوظ في الفترة 1990-2000 : من 4236 طن إلى 33717 (+366%) . أما إنتاج أخشاب الوقود (الجدول 6-52) و الفحم النباتي (الجدول 6-53) والتي تكمل الأخشاب الصناعية فإنها تتركز في نفس المناطق الجغرافية . ومع ذلك فإن اتجاهات الإنتاج متعاكسة . وقد انخفض إنتاج خشب الوقود من 23249 طن في عام 1990 إلى 8551 طن في عام 2000 (-63%) بينما انخفض إنتاج الفحم النباتي من 5811 طن إلى 3355 طن (-42%) . ويلاحظ أن هناك إنتاج هام للفحم النباتي في حلب و أن نمواً تم تحقيقه في حمص .

الفصل السابع

الصناعات الغذائية

تشارك الصناعات الغذائية في عملية تنمية قطاع الأغذية الزراعية بطرق عديدة فهي تحسن الدخل من خلال زيادة القيمة المضافة للمواد الزراعية الخام وتشجع على تحديث النظم الزراعية من حيث استخدام التقانات (المحاصيل المنتجة والتقانات المستخدمة) وكذلك من حيث العلاقات مع السوق (التنسيق والتكامل بين المزارعين من جهة وبين المزارعين والجهات الأخرى من جهة أخرى) . وعلاوةً على ذلك فهي تستجيب لطلبات المستهلكين لأنواع ونوعيات مختلفة من المواد الغذائية وتساهم في تخفيف الاختلاف الموسمي لتوفر المواد الغذائية وتخفيض الانعكاسات السلبية للأسعار على المستهلكين والمزارعين . وهذا أمر مفيد للمستهلكين وللمزارعين على حد سواء حيث أنه يمكن أن يستوعب الفوائض الموسمية للإنتاج الزراعي . و أخيراً فإن فعاليات التصنيع الغذائي توفر فرص العمل و تخفض الهجرة من الريف إلى المدينة فيما لو كانت واقعة بالقرب من أماكن الإنتاج .

يتكون قطاع التصنيع الغذائي في سورية من ثلاثة قطاعات فرعية حسب نوع الملكية : فهناك شركات القطاع العام و شركات والقطاع الخاص و شركات القطاع المشترك . ففي السبعينات قامت الحكومة السورية بتشجيع القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية لتغطية الطلب المتزايد على المواد الغذائية . وفي تلك الفترة كان الهدف الرئيسي لشركات القطاع العام رفق القطاع الخاص الصغير في تحويل فائض الإنتاج الزراعي إلى منتجات مصنعة و إنشاء البنية التحتية المطلوبة للصناعة .

وخلال التسعينات ترافق قيام القطاع العام بتوسيع طاقته التصنيعية مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص وخاصةً من خلال قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 مما فرض على القطاع العام مواجهة المنافسة التي فرضها دخول القطاع الخاص في عدد متزايد من أنواع الصناعات الغذائية مما انعكس بشكل إيجابي على كفاءة قطاع التصنيع الغذائي .

1-7 الصناعات الغذائية في القطاع العام

تتبع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لوزارة الصناعة وهي تضم 22 شركة تقوم بتشغيل 27 معملاً في العديد من السلاسل الغذائية . وتعمل تلك الشركات في مجال تصنيع الخضار والفواكه والزيوت ومنتجات الألبان والبسكويت والمعكرونة والبصل المجفف والسكر والحلويات والمياه والبييرة والمشروبات الروحية . وقد تم إنشاء هذه الشركات أو تأميمها خلال الستينات و السبعينات واحتكر القسم الأكبر منها بعض الأسواق حتى عام 1991 .

وتطبق شركات القطاع العام المواصفة القياسية السورية المحددة للسلع الغذائية وتعتمد في تسويق منتجاتها على منافذ القطاع العام (المؤسسات الاستهلاكية) . و بالتالي فهي لم تستثمر أموالها في الحملات التسويقية و في إنتاج منتجات جديدة . وفي الواقع فقد قامت اثنتان منها بإنتاج منتجات جديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة وقامت واحدة منها فقط بالتنفيذ النشاطات الإعلانية بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والإعلان العام من خلال المؤسسة العامة للصناعات الغذائية . وقد تم مؤخراً و نتيجة لتحرير السوق التدريجي إيلاء مسؤولية بيع المنتج لتلك الشركات وهكذا فقد بدأت الإدارة بمواجهة المنافسة في السوق ومشكلات انخفاض مستوى المرونة و ارتفاع التكاليف مقارنة بشركات القطاع الخاص .

ويبين الجدول 7-1 توزيع شركات التصنيع الغذائي في القطاع العام حسب المحافظات كما يبين حجم مبيعاتها . وتعمل الشركات الكبرى في القطاع العام بإنتاج السكر والزيت والحليب والمربيات والمشروبات. أما الجدول 7-2 فيتضمن تفاصيل حول المنتجات المختلفة وحول استخدام الطاقة التصنيعية المتوفرة في القطاع العام . ويبين أنه كان هناك زيادة في استخدام الطاقة التصنيعية في جميع المعامل تقريباً خلال العام 2000/1999 ولكن لا تزال مشكلة عدم استخدام الطاقة التصنيعية بكاملها سائدة في بعض المعامل كما هو الحال في معامل تصنيع الفول السوداني والمشمش .

من أهم معامل القطاع العام العاملة في مجال تصنيع المواد الغذائية معامل السكر التي تصنع الشوندر السكري بمبيعات مرتفعة جداً (الجدول 7-3) . ويليهما في ذلك معامل تصنيع بذور القطن حيث هناك شركتان تقع إحداهما في حلب والأخرى في حماه . ويبين الجدول 7-4 تطور الكميات المصنعة (التي ازدادت بنسبة 36% من عام 1990 إلى عام 2000) وكميات المنتجات الرئيسية باستثناء الزيوت المهدرجة .

ويعمل في قطاع تصنيع الألبان ثلاث شركات عامة تنتج الحليب المعقم والحليب المبستر واللبن والجبن والزبدة و السمن و اللبنة . وهي تقع في دمشق و حمص و حلب وتبلغ طاقتها التصنيعية السنوية 12500 طن و 8000 طن و 11000 طن على التوالي . كما تتم حالياً دراسة إمكانية زيادة الطاقة التصنيعية لشركة دمشق إلى 33500 طن .

وتقوم شركات القطاع العام الأخرى بإنتاج المعلبات من خلال ستة معامل تقوم بتصنيع البندورة والبازلاء الخضراء والمشمش (الجدول 7-5) . كما تنتج المشروبات في معمل السويدياء وحمص الذين تبلغ الطاقة التصنيعية لكل منهما 11000 طن .

2-7 الصناعات الغذائية في القطاع الخاص

حسب المعلومات التي تم الحصول عليها من وزارة الصناعة و هيئة الاستثمار فإن العدد الإجمالي للشركات الغذائية المسجلة في عام 2000 كان 3234 منها 327 تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم 10 لعام 1991 (الجدول 6-7) . و يمكن القول بأن تصنيع زيت الزيتون يلعب دوراً هاماً في هذه الصناعات . وتضم هذه الشركات عدداً كبيراً من وحدات التصنيع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الصناعات التقليدية مثل المخابز والحلويات والزيتون والمشروبات وتشكل تلك الوحدات الحلقات الوسيطة بين الأسواق والقطاع التقليدي "غير الرسمي". وعلاوة على ذلك يمول 26% من تلك الشركات إما بشكل جزئي أو كامل من رأس المال الخارجي .

وبالرغم من طاقتها التصنيعية المحدودة فإن شركات القطاع الخاص تعمل بشكل فعال جداً في أسواق التصدير حيث حصلت على موقع هام في الصناعات الغذائية الرئيسية مثل تصنيع الألبان وزيت الزيتون والزيتون النباتية والخضار والفواكه المصنعة والحلويات . ويوضح تزايد عدد معامل تصنيع الخضار والفواكه والألبان المرخصة السمة الديناميكية التي تتصف بها شركات التصنيع الغذائي التابعة للقطاع الخاص والتي تتزايد طاقتها التصنيعية بشكل سريع .

ومن أهم الصناعات الغذائية في القطاع الخاص تصنيع الألبان حيث تتنافس المعامل الحديثة مع عدد كبير من الوحدات التقليدية والمنزلية والتي لازالت تصنع الجزء الأكبر من الحليب الخام . وليس هناك معلومات متوفرة حول إنتاج معامل القطاع الخاص . ويلخص الجدول 7-7 المعلومات الخاصة بإجمالي إنتاج الحليب والألبان والجبن والمنتجات الحيوانية الأخرى . وخلال الفترة 1990-2000 ازداد إنتاج الحليب بنسبة 26% تقريباً ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الأبقار الحلوب بنسبة 50% . وتقدر زيادة منتجات الألبان التي تعتمد على حليب الأبقار والتي حدثت بسبب زيادة عدد الأبقار بحوالي 123% للجبن و 59% لللبنة و 46% للسمن . وقد ازداد حجم العمل في المسالخ بشكل ملحوظ فمثلاً ازداد إنتاج لحم الأبقار بنسبة 46% و لحم الأغنام بنسبة 62% .

وتشكل صناعة عصر الزيتون إحدى الصناعات الهامة الأخرى نظراً لتأثيرها على دخل المزارعين. وفي الواقع فسوف تتطلب المحافظة على الأسعار الحالية للزيتون وزيت الزيتون زيادة في التصدير في السنوات القادمة وذلك نظراً لزيادة الفائض الإنتاجي . ويتطلب هذا الأمر بدوره تحديث إنتاج وتسويق زيت الزيتون من أجل تشجيع القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية للمنتجات السورية . وقد ازداد حجم الاستثمارات في إنتاج زيت الزيتون ويقدر عددها الآن بحوالي 808 معصرة منها 201 معصرة مركزية حديثة و 546 معصرة هيدروليكية حديثة بطاقة تصنيعية تقديرية تصل 11733 طن في اليوم (24 ساعة)

أما عدد معامل البيرين التي تقوم بتصنيع المنتجات الثانوية لعصر الزيتون والتي تنتج الصابون بشكل رئيسي إلى 25 معملاً . كما أنه ليس هناك معلومات تفصيلية حول كميات تصنيع الخضار . ويشير الجدول 7-8 إنتاج واستهلاك الفواكه خلال الفترة 1990-2000 إلى زيادة إنتاج الزيتون بنسبة 88% نتيجة لزيادة إنتاج زيت الزيتون بنسبة 98% . كما ازداد الإنتاج المحلي للزيوت النباتية الأخرى (زيت بذور القطن وعباد الشمس و جوز الهند وغيرها) في السنوات الأخيرة حتى وصل عددها إلى 35 معملاً بطاقة تصنيعية إجمالية تساوي 403000 طن وهي تعمل في دمشق و حلب و إدلب و حمص و حماه و طرطوس .

أما بالنسبة لتصنيع الفواكه الأخرى فيوضح الجدول 7-8 وجود زيادة ملحوظة في تصنيع العنب (النبيذ و المولاس و الزبيب) بالرغم من انخفاض إنتاج العنب . وعلى العكس من ذلك فقد انخفض تصنيع المشمش والتين في جميع الحالات باستثناء القمر الدين ومربي المشمش الطازج بالرغم من زيادة إنتاج الفواكه .

3-7 التصنيع الغذائي في المشاريع المشتركة

تم إنشاء نوعين من المشاريع المشتركة في سورية النوع الأول منها بمشاركة القطاع العام بنسبة 25% من رأس المال . والنوع الآخر نتج عن التعاون بين الحكومة السورية والعديد من الجهات الخارجية التي تسعى عادةً إلى تطوير الإنتاج وتوفير فرص العمل . ويضم النوع الأول سبع شركات برأس مال يساوي 1045 مليون ل.س وتغطي مساحة 7214 ألف هكتار . وتعمل هذه الشركات في مجال زراعة المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي وتنتج الكونسروة والقمر الدين والجبن والحلويات والوجبات الجاهزة مثل الحمص بطحينة والفلو المدمس وغيرها . أما المجموعة الثانية فتعمل حالياً في إنتاج الحليب واللبن والجبن . ومن أكبر الشركات العاملة في هذا المجال الشركة السورية الفنلندية التي تبلغ طاقتها التصنيعية للحليب 1700 طن .

4-7 العمالة في قطاع الصناعات الغذائية

حسب المعلومات المتوفرة من قبل هيئة الاستثمار ووزارة الصناعة فقد وصل العدد الإجمالي للعمالة في الصناعات الغذائية 28072 منها 8024 في القطاع العام و 20058 في القطاع الخاص. ووسطياً تشغل شركات التصنيع الغذائي التابعة للدولة حوالي 230 عاملاً ويتراوح عدد العاملين بين 77-1238 أما شركات القطاع الخاص فهي تشغل وسطياً 6 عاملين ويتراوح العدد بين 1-58 .

الفصل الثامن

خدمات القطاع الزراعي

يقدم القطاع العام وعلى وجه الخصوص وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي القسم الأكبر من الخدمات للقطاع مثل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتدريب والتعليم والرعاية البيطرية ووقاية المزروعات . كما تضم الخدمات الزراعية مشاريع التنمية الزراعية والريفية التي تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنفيذها مثل إنشاء الطرق الزراعية واستصلاح أراضي الفلاحين وزراعة الأشجار والتحريج . وتمول تلك المشاريع بشكل جزئي من قبل القطاع العام مثل الطرق الزراعية بينما يمول الجزء الآخر من قبل مالكي الأراضي الذين يحصلون على القروض طويلة الأجل من المصرف الزراعي التعاوني وذلك لتطوير الأراضي وزراعة الأشجار .

كما يقوم الاتحاد العام للفلاحين بتقديم بعض الخدمات للجمعيات التعاونية كمساعدتها في تأمين مستلزمات الإنتاج والقروض وتسويق بعض المنتجات . في حين يساهم القطاع الخاص ببعض النشاطات كتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتصنيع بعض الأدوية البيطرية واللقاحات . أما الغرف الزراعية فتقدم الخدمات لأعضائها وهم بشكل رئيسي من المزارعين في القطاع الخاص وغيرهم من العاملين في القطاع الزراعي بهدف تطوير إنتاجهم وقدراتهم التسويقية مثل نشر المعلومات والإرشاد التسويقي والتأمين على الماشية وغيرها .

ويقدم هذا الفصل لمحة عن الخدمات الرئيسية المقدمة من قبل القطاع العام وخاصة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .

1-8 البحوث الزراعية

تقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التي تم إحداثها بموجب القانون 42/ لعام 2001 بالإشراف على كافة النشاطات البحثية التي كانت تنفذ من قبل مديريات مختلفة ، وتضم الهيئة 7/ إدارات عامة تشرف على كافة النشاطات البحثية وهي إدارات بحوث : (الموارد الطبيعية - المحاصيل - البستنة - القطن - وقاية المزروعات - بحوث الثروة الحيوانية - البحوث الاقتصادية) .

وحققت البحوث العلمية الزراعية العديد من النشاطات الإيجابية وأهمها :

وصلت عدد الأبحاث المنفذة سنوياً في مجال بحوث الإنتاج النباتي إلى نحو /600 بحث سنوياً من خلال 40/ محطة بحثية في المناطق المختلفة وتم من خلالها وبالتعاون مع المراكز الدولية تحقيق التالي :

- 1- استنباط 15/ صنف عالي الإنتاج من القمح الطري والقاسي والتي تتم حالياً زراعتها في مناطق مختلفة حسب احتياجاتها المائية وقد ساعدت تلك الأصناف على تحسين المراديد المروية من 1.9 طن/ هكتار في السبعينيات إلى 3.8 طن /هكتار في التسعينيات وبشكلٍ مشابه فقد ازداد مردود القمح البعلي من 0.7 طن /هكتار في السبعينيات إلى 1.5 طن /هكتار في التسعينيات .
 - 2- استنباط سبعة أصناف من القطن عالي الإنتاج مما أدى إلى زيادة مراديد القطن من 1.6 طن /هكتار في السبعينيات إلى 3.8 في التسعينيات ، كما أن هذه الأصناف تتناسب والمناطق الإنتاجية المختلفة ، إضافة إلى تحقيق النجاح في استنباط صنف للقطن الملون يجري العمل على تطويره خلال المستقبل القريب .
 - 3- استنباط أصناف مختلفة من الشعير (4) والحمص الشتوي (3) والعدس(1) والفاصوليا (1) والتي تتميز جميعها بالإنتاجية العالية .
 - 4- استنباط أصناف الذرة الصفراء المناسبة للزراعة التكتيفية وصلت إنتاجيتها إلى 6 طن /هكتار وتم جراء ذلك الاستغناء عن استيراد بذار الذرة الصفراء .
 - 5- إدخال أصناف جديدة من التفاح (15) والأجاص (12) والسفرجل (5) والمشمش (10) .
 - 6- نفذت العديد من الأبحاث على المحاصيل الهامة والأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والحمضيات وكذلك على وقاية المزروعات والمبيدات .
- في مجال الإنتاج الحيواني تم إنشاء ثمانية محطات بحثية لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية ، وقد تم تحقيق نتائج جيدة في مجال اختيار السلالات وحمايتها . وتعمل تلك المحطات على وجه الخصوص فيما يلي :
- 1- تطوير سلالة جديدة من الأغنام (العواس) الأكثر قدرة على إنجاب التوائم .
 - 2- تحسين أنواع الماعز والأبقار الشامية .
 - 3- أقيمت في السنوات الأخيرة محطات متخصصة لأبحاث الجاموس والإبل بهدف تطويرها من حيث العدد والإنتاجية .
 - 4- قامت مديرية الإنتاج الحيواني باعتماد مشروع التدريب والتحسين للأبقار وذلك من خلال تهجين الأبقار المحلية مع الأبقار الأجنبية العالية الإدرار ، وتم من خلال ذلك تحسين إنتاجية الأبقار المحلية من 750/ كغ في السنة للبقرة الواحدة إلى 1500/ كغ في الجيل الأول وإلى 2500 /كغ في الجيل الثاني و 3500/ كغ في الجيل الثالث .

في مجال بحوث الأراضي

- تم تصنيف الأراضي السورية على المقياسين 1/ 50000 و 1/ 250000 ، كما تم إعداد خرائط التربة حسب الموقع .

- تطور العمل المخبري بشكل كبير مما ساهم في تقييم الكمية الفعلية المطلوبة من الأسمدة لكل محصول من المحاصيل وحسب أنواع التربة المختلفة .

- التوسع ببحوث الأراضي حيث بلغت أعداد المحطات البحثية 14/ محطة لتنفيذ الأبحاث الخاصة بالأراضي ، كما وصل عدد المخابر إلى 13/ مخبراً مجهزاً لإجراء التحاليل الكاملة للتربة .

في مجال بحوث المياه أقيمت 14/ محطة بحثية لبحوث الري منتشرة في مختلف المحافظات . وتعمل هذه المحطات على تحسين طرق الري وتحديد الاحتياج المائي لكل محصول من المحاصيل ، وأهم المجالات البحثية المنفذة :

- 1- الاحتياج المائي للقمح والذرة الصفراء والقطن والشوندر السكري .
- 2- الري التكميلي لأنواع القمح .
- 3- تقانات الري بعد التسوية بالليزر للقمح والذرة الصفراء والشوندر السكري والقطن .
- 4- معالجة مياه الصرف واستخدامها في الري .

2-8 الإرشاد الزراعي والتعليم والتدريب

- يساهم الإرشاد الزراعي في تحسين الإنتاج من خلال إرشاد المزارعين وتشجيعهم على استخدام التقانات الحديثة وتمكينهم من المنافسة في الأسواق ، ويركز الإرشاد على نقل المعلومات ونتائج البحث العلمي للمزارعين وعكس الصعوبات التي يعاني منها المنتجون لمراكز البحث العلمي لدراستها ووضع الحلول العملية لها .

- يتم تقديم الخدمات الإرشادية الحكومية مجاناً من خلال الوحدات الإرشادية المنتشرة في مختلف أنحاء القطر وفق الخطة التي تحددها الإدارة المركزية في ضوء التشاور مع هذه الوحدات ومع المصالح الإرشادية في المحافظات .

- تضم الوحدات الإرشادية المهندسين والمراقبين الزراعيين والأطباء والمراقبين البيطريين ، ويساهم فريق العمل الإرشادي في مكافحة الحشرات والأمراض والوقاية منها وفي تنفيذ الخطة الزراعية وكذلك تنفيذ الاستبيانات الإحصائية والتجارب الميدانية لتقييم الإنتاج وجمع المعلومات المطلوبة لتوجيه الفعاليات الإرشادية وعملية التخطيط الزراعي والتدخلات الحكومية الأخرى .

- ازداد عدد الوحدات الإرشادية من 740 / وحدة في عام 1990 إلى 885 / وحدة في عام 2000 يعمل فيها أكثر من 6000 / فني زراعي منها 305 / وحدة إرشادية مجهزة بسكن للفنيين الزراعيين العاملين في هذه الوحدات .

- يتم تقديم الخدمات الإرشادية من خلال العديد من النشاطات (كالبرامج الإذاعية والتلفزيونية والملصقات والأيام الحقلية والمسرح الجوال ، وإصدار النشرات الإرشادية للمحاصيل المختلفة) .

يحظى تأهيل وتدريب الكوادر الفنية باهتمام كبير حيث تم ربط خطط التعليم بخطط التنمية وتم إحداث 40 / ثانوية زراعية يسجل فيها سنوياً بحدود 6500 / طالب . كما تمت زيادة أعداد المعاهد المتوسطة في مجالات الزراعة المختلفة وبلغ عدد المعاهد المتوسطة 17 / معهداً يدرس بها بحدود 5000 / طالب .

ويتم تنفيذ نحو 100 / دورة في السنة بمشاركة نحو 2500 / فني زراعي في مراكز التدريب البالغ عددها خمسة مراكز . وبالإضافة إلى ذلك يتم تدريب بعض المزارعين على أحدث التقانات المستخدمة في مجال الزراعة وبحضور الفنيين الزراعيين وبلغت أعداد المشاركين في هذه الدورات خلال عام 2001 بحدود 10 / ألف بين فني وطالب ونحو 20 / ألف مزارع .

3-8 خدمات وقاية المزروعات

تقديم خدمات وقاية المزروعات من خلال مديرية وقاية المزروعات ومصالحها في المحافظات ومن خلال التعاون مع الوحدات الإرشادية في القرى ، وكانت الحكومة تقوم بتأمين كافة المبيدات اللازمة لمكافحة الإصابات الحشرية والفطرية ولكنها اقتضت في السنوات الأخيرة على تأمين مبيدات مكافحة الإجمارية وخاصة السونة والجراد ومكافحة الأعشاب وفأر الحقل ، كما يتم أيضاً تأمين مبيدات تعقيم البذار وخاصة بذار القمح لمكافحة أمراض التفحم عليه .

بالنسبة لتأمين الاحتياجات فيتم ذلك من قبل لجنة المبيدات التي يرأسها وزير الزراعة وتضم في عضويتها ممثلي الفلاحين والحزب والمصرف الزراعي ومؤسسة غذائية والمدراء المركزيين ذات العلاقة وتقوم هذه اللجنة بتقدير الاحتياجات المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار المتوفر منها والطلب من مؤسسة غذائية استيراد الكميات المتبقية .

أما مكافحة الآفات الزراعية العادية فيتم ذلك من خلال شراء هذه المبيدات من قبل المزارعين من المحلات الزراعية الخاصة أو التابعة لاتحاد الفلاحين أو لنقابة المهندسين الزراعيين والتي تؤمن المبيدات من خلال الاستيراد المباشر من قبل القطاع الخاص والذي وصلت مستورداته إلى نحو 70% من الاحتياج

العام ، في حين يقوم المهندسون الزراعيون في الوحدات الإرشادية وفي مصالح وقاية المزروعات بمساعدة الفلاحين على تحديد الإصابة ونسبة استخدام المبيدات عليها .

وفي إطار قيام الدولة بالحد من استخدام المبيدات فقد بدأت تعتمد الإدارة المتكاملة لوقاية المزروعات وذلك للحد من استخدام المبيدات الكيميائية إلا في حالات الضرورة وعند وصول الإصابة للعتبة الاقتصادية، كما بدأت بتشجيع المكافحة الحيوية للحد من التأثيرات السلبية على الإنسان والبيئة وللحد من دفع المبالغ الكبيرة لاستيراد المبيدات ، وقد بدأت ببرنامج ناجح على الحمضيات في الساحل السوري ضد الذبابة البيضاء وتم من خلالها الاستغناء عن المكافحة الكيميائية بشكل شبه كامل على المحصول ، كما يتم تعميم المكافحة الحيوية على الزيتون والتفاح والقطن ودراسة اعتمادها على محاصيل أخرى .

4-8 الرعاية البيطرية واللقاحات

يتم تقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية من خلال مديرية الصحة الحيوانية ومصالحها في المحافظات والتي يرتبط معها العديد من المراكز الصحية والمراكز البيطرية الثابتة والمتنقلة المنتشرة في كافة المناطق وتقوم هذه المراكز بإجراء التلقيحات الوقائية والعلاجية للثروة الحيوانية من خلال حملات منظمة لحماية قطاع الثروة الحيوانية وخاصة ضد الأمراض السارية والمعدية ، كما تقوم الوحدات المتنقلة بمتابعة مربي الأغنام المتنقلين لتنفيذ التلقيحات الوقائية والمعالجات السريرية .

ويتم تنفيذ كافة التحصينات الوقائية ضد الأمراض السارية مجاناً (الحمى القلاعية ، الطاعون البقري، طاعون المجترات الصغيرة) وذلك من خلال المستوصفات والمراكز الثابتة والمتنقلة والتي بلغ عددها 422/ مستوصفاً ومركزاً ويبين الجدول 8-1 تطور الرعاية البيطرية للفترة 1990-2000 . وقد تم إنتاج 17/ نوع من اللقاحات البيطرية في مخابر وزارة الزراعة إضافة إلى استيراد اللقاحات غير المتوفرة محلياً (الحمى القلاعية ، الباستوريلا ، البروسيلة) .

اعتباراً من عام 1998 تم توزيع أدوية الطفيليات الداخلية والخارجية مجاناً لتلافي تأثيرات موجة الجفاف ، حيث تمت العودة إلى الإجراء السابق بالتوزيع المجاني بعد أن اتخذ الإجراء في عام 1996 ببيعها بسعر الكلفة .

وبالنسبة لتطوير إنتاجية الثروة الحيوانية فقد تم البدء اعتباراً من عام 1984 بمشروع لتدريج الأبقار المحلية بهدف زيادة إنتاجيتها ويبين الجدول 8-2 تطور إنتاج السائل المنوي والأزوتي وعدد التلقيحات الاصطناعية التي تم تنفيذها ضمن البرنامج خلال الفترة 1990-2000 .

5-8 الخدمات الحكومية المساعدة للإنتاج الزراعي والمناطق الزراعية

تركز الحكومة على تطوير البنية التحتية بشكل عام والطرق الزراعية بشكل خاص للمساعدة في تنفيذ العمليات الزراعية في أوقاتها المحددة وتسهيل عملية نقل مستلزمات الإنتاج وتسويقه والمحافظة على سلامته ونوعيته . ويبين الجدول 3-8 تطور الطرق الزراعية والمساحات المخدومة منذ عام 1991 عندما تم نقل تلك المسؤولية من وزارة الإدارة المحلية إلى وزارة الزراعة حيث تمت زيادة الأعمال الحكومية في هذا المجال وزيادة الاستثمارات المخصصة له .

كما تقوم وزارة الزراعة ومن خلال خطتها الاستثمارية بالمساهمة في تطوير الغابات من خلال رعاية الغابات الطبيعية أو من خلال التحريج الاصطناعي وذلك في إطار المحافظة على البيئة وتطوير الموارد السياحية واستفادة القاطنين في مناطق الغابات من الأخشاب وغيرها وذلك من خلال ثلاثة مشروعات (تطوير الغابات - تربية وتنمية الغابات - حماية الغابات) . وتضم عملية التحريج شق الطرق الحراجية وخطوط النار . ويلخص الجدول 4-8 تطور تلك الفعاليات .

ويتم سنوياً إنتاج بين 30-37 / مليون غرسة ويتم استخدام جزء منها لمشاريع التشجير الحراجي والجزء الآخر للبيع للمزارعين بأسعار رمزية لاستخدامها كمصدات رياح . وقد تم خلال العقد الماضي زراعة حوالي 22-27 ألف هكتار سنوياً (ويشكل عام 2000 سنة استثنائية بسبب موجة الجفاف) 50% منها جديدة والأخرى لتحسين الغابات القائمة .

بدأت وزارة الزراعة ومنذ عام 1977 بتنفيذ مجموعة من مشروعات التشجير المثمر وذلك من خلال مساعدة الفلاحين في استصلاح أراضيهم وزراعتها بالأشجار المثمرة وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف : توفير فرص العمل الزراعية و زيادة دخل المزارعين والمحافظة على البيئة . وتنفذ زراعة الأشجار من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بناءً على طلب مالكي الأرض الذين يتقدمون بطلب إلى المصرف الزراعي التعاوني للحصول على قرض طويل الأجل يبدأ تسديده بعد بدء الأشجار بالإثمار . ويبين الجدول 5-8 المساحات التي تم استصلاحها وزراعتها بالأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية خلال العقد الماضي . وقد تم تنفيذ هذه المشاريع ضمن مجموعة من مشاريع التنمية الزراعية باستخدام الآليات الثقيلة المستوردة وبالاعتماد على الموارد المالية المتاحة من المصادر الخارجية المختلفة التي تقدم المساعدات التنموية . وفيما يلي ملخص للمشاريع الرئيسية التي يتم تنفيذها :

مشروع التشجير المثمر

بدأ تنفيذه في عام 1977 ويهدف إلى استصلاح 386/ ألف هكتار في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية التي يتجاوز معدل الهطول المطري فيها 300 ملم ، وقد وصلت المساحة المستصلحة حتى عام

2000 إلى 278/ ألف هكتار لزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل في محافظات (درعا - السويداء - القنيطرة - ريف دمشق - حمص - حماة - طرطوس - حلب - إدلب - الحسكة) وتصل الخطة السنوية للمشروع إلى حدود 8000/ هكتار .

مشروع الحزام الأخضر

بدأ تنفيذه في عام 1980 لإنشاء حزام أخضر بين المناطق الصحراوية والمناطق المأهولة يتكون من الأشجار المثمرة والحراجية بطول 1100/ كم وبعرض يتراوح بين 8- 20 كم موازياً للحدود السورية العراقية في الشمال والحدود السورية الأردنية في الجنوب ، وقد تمت زراعة بعض المناطق بالأشجار المثمرة في محافظات (حلب - ادلب - حماة - حمص - ريف دمشق - درعا - السويداء) ووصلت المساحة المستصلحة حتى عام 2000 إلى 131/ ألف هكتار وتتضمن الخطة المستقبلية استصلاح 5300 هكتار سنوياً .

مشروع تطوير التشجير المثمر (الشهيد علي العلي)

بدأ في عام 1986 بهدف استصلاح الأراضي وحماية التربة والمياه وزراعة الأشجار المثمرة في محافظات (ريف دمشق - حمص - حماة - اللاذقية - طرطوس) وقد تم استصلاح 67/ ألف هكتار حتى نهاية عام 2000 وتهدف الخطة المستقبلية لاستصلاح حوالي 4700/ هكتار سنوياً.

مشروع تنمية المنطقة الجنوبية (المرحلتين الأولى والثانية)

بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في عام 1986 بهدف استصلاح الأراضي لزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية في المنطقة الجنوبية (درعا - السويداء - ريف دمشق - القنيطرة) التي يتراوح معدل الهطول المطري السنوي بين 280- 650 ملم ، وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في عام 1993 وأخذ اسم مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية وشمل إضافة إلى عمليات الاستصلاح نشاطات تنموية أخرى (تطوير المرأة الريفية - تعزيز الإرشاد الزراعي - تأمين القروض لتنمية الصناعات المنزلية - وغيرها) ، وتداخل تنفيذ المرحلتين حيث استمر العمل بالآليات القديمة لاستصلاح الأراضي لتأخر وصول الآليات الجديدة ، وبلغت المساحات المستصلحة في المشروع إلى 44/ ألف هكتار للتشجير و61/ ألف هكتار للمحاصيل ووضعت الخطة المستقبلية لاستصلاح 3200/ هكتار سنوياً لزراعة الأشجار المثمرة و 4300/ هكتار لزراعة المحاصيل الحقلية .

مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص

يهدف المشروع إلى استصلاح 22 / ألف هكتار في جبل الحص (محافظة حلب) وقد بدأ بتنفيذه في عام 2001 ويتضمن العديد من المكونات إضافة إلى استصلاح الأراضي كإقامة الوحدات الإرشادية وتأمين مياه الشرب لمنطقة المشروع وتأمين القروض الميسرة لصغار المزارعين وتعزيز دور المرأة الريفية

مشروع تطوير المنطقة الوسطى والساحلية

يهدف المشروع إلى استصلاح 80 / ألف هكتار في محافظات (اللاذقية – طرطوس- حمص – حماة) وبمعدل 20/ألف هكتار في كل محافظة إضافة إلى العديد من النشاطات التنموية (تعزيز دور المرأة الريفية –تأمين القروض الميسرة – الإرشاد الزراعي – تربية النحل – الصناعات المنزلية وغيرها) ولم يتم البدء بتنفيذ الاستصلاح لعدم توريد الآليات في حين بدء العمل بالمكونات الأخرى.

مشروع تطوير البادية السورية

تنفذ العديد من المشروعات في البادية السورية نظراً لأهميتها في تأمين المراعي الرخيصة للثروة الحيوانية وخاصة الأغنام ودورها الهام في توفير الاستقرار للقاطنين فيها والحد من هجرتهم إلى المدن وحماية البيئة والتنوع الحيوي، واهم المشروعات الخدمية في البادية السورية (تطوير البادية ، تجديد وتجهيز آبار البادية ، حفر آبار جديدة ، التثاقف الرائد وغيرها) وتم من خلالها تنفيذ التالي :

إنشاء 13/ مشتلاً رعوياً لإنتاج 9/ مليون غرسة سنوياً لزراعتها في مساحة 15/ألف هكتار

1- إنشاء سبع مراكز لجمع البذور تجمع بحدود 50/ألف طن من البذور وسطياً في السنة وحسب

الموسم لاستخدام البذور لإنتاج الغراس ولاستخدامها في النثر المباشر .

2- زراعة ثلاثة مواقع هي المثلث وأبو ذر الغفاري والضفة بالغراس الرعوية والحراجية من

أجل وقف تحرك الكتبان الرملية المؤثرة على منطقة دير الزور .

3- إنشاء أربع واحات خضراء على طول الطريق العام بين دمشق ودير الزور وتمت زراعتها

بالأشجار المثمرة لاستخدامها كأماكن استراحة للمسافرين من جهة ولإرشاد القاطنين في

المنطقة على زراعة الأشجار المثمرة والعناية بها .

4- حفر 210/ بئر ارتوازي لتأمين المياه للسكان في البادية وقطعانهم ويتم سنوياً حفر نحو 15-

20/ بئراً جديدة .

5- إنشاء عدد من المسيجات لحفظ النباتات الرعوية المتكيفة مع البيئة السورية مع الاهتمام

بالنباتات المرغوبة والمستساغة من قبل الثروة الحيوانية .

- 6- إنشاء محمية طبيعية في التليلة (تدمر) بمساعدة مشروع الفاو الممول من قبل الحكومة الإيطالية لحماية بعض النباتات والحيوانات البرية مثل الغزلان والمها .
- 7- تم اعتماد مشروع تنموي لتطوير البادية السورية بتمويل خارجي ومحلي بلغ نحو 105/ مليون دولار ويهدف إلى تنمية الطاقة الإنتاجية في البادية على مساحة 3/ مليون هكتار وإعادة الغطاء النباتي لبعض المناطق باستزراع 100/ ألف هكتار وبذر مساحة 170/ ألف هكتار إضافة إلى حفر وتجهيز 100/ بئر وإعادة تأهيل 45/ بئر قديمة وإقامة 80/ خزان لحصاد المياه وشق 550/ كم طرق في البادية وإقامة المراكز البيطرية لخدمة مربّي الثروة الحيوانية .

الفصل التاسع

السياسات الزراعية في سورية

اعتمد الاقتصاد السوري على التخطيط المركزي طيلة العقود الأربعة الماضية . وبينما كانت الخطط الخمسية تصدر بشكل رسمي فقد الخططة السادسة (1986-1990) بداية التحول التدريجي إلى التخطيط التأشيرى وأصبحت الخطط السنوية التي يتم إعدادها بشكل تشاركي وبعتماد المنهج اللامركزي تشكل الوثائق المرجعية المعتمدة . وضمن هذا التوجه العام احتفظت الدولة بدورها المباشر في تنسيق توزيع الموارد وأفسحت المجال بشكل تدريجي أمام فعاليات القطاع الخاص في عمليات التجارة والإنتاج .

ويمكن تلخيص الأهداف الحكومية طويلة المدى في قطاع الزراعة كما يلي :

- 1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية .
- 2- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية و تحسين إنتاجيتها .
- 3- تحقيق المساواة في توزيع الدخل وتخفيض الفقر في المناطق الريفية والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة .
- 4- توفير فرص العمل لليد العاملة الزراعية .
- 5- ضمان المستويات المناسبة من الاستهلاك الغذائي لكل من سكان الريف والمدن .
- 6- توفير المواد اللازمة لمعامل التصنيع المحلية .
- 7- زيادة الصادرات الزراعية .
- 8- تشجيع الاستثمار كأداة رئيسية في تحقيق التنمية .

وقد تطورت هذه الأهداف بشكل تدريجي خلال العقد الماضي وعلى وجه الخصوص خلال السنوات القليلة الماضية ويمكن تلخيص هذا التطور بما يلي :

- 1- التحول التدريجي من مبدأ الاكتفاء الذاتي إلى مبدأ الأمن الغذائي .
- 2- تحديد الدور المركزي لتنمية الطاقات التسويقية والتصنيعية بحيث تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية .
- 3- زيادة الاهتمام بالبيئة وتشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية النادرة بما فيها الأرض والمياه .

وقد تم اختيار مجموعة الأدوات التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من خلال إسناد الدور المركزي للدولة في توزيع الموارد وتوزيع المستلزمات الزراعية . ونظراً لسيطرة القطاع الخاص على إدارة عوامل الإنتاج على مستوى المزرعة فقد لعبت الدولة دورها التوجيهي من خلال تحديد أهداف

كمية دقيقة ابتداءً من مستوى المزرعة واتجاهاً إلى المستويات الأعلى وذلك من خلال التدخل المباشر في تقانات الزراعة .

ويشكل الإطار المؤسسي الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي والذي بقي محتفظاً بذات الطابع والشكل منذ إنشائه في الستينات والسبعينات . وقد كان يتميز بشكل رئيسي بنوعين من الخصائص التنظيمية والتشغيلية :

1- توزع مسؤولية صنع القرار وتنفيذ السياسات حيث تحتفظ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالدور المركزي لوضع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنتاج و توزيع المنتجات الزراعية ولكنها ليست الجهة الوحيدة التي تضطلع بهذا الدور . حيث تقع الكثير من التدخلات الاقتصادية والاجتماعية تحت مسؤولية وزارات أو جهات حكومية أخرى مثل وزارات الري - الصناعة - التموين والتجارة الداخلية - الاقتصاد والتجارة الخارجية - المالية - هيئة تخطيط الدولة .

2- الدور المركزي والهام لمجموعة من الجهات الحكومية (المجالس العليا) التي تقوم بعملية صنع القرار من خلال المشاركة بين الجهات المسؤولة والمعنية . ويوفر التركيب الداخلي لتلك المجالس الضمانة المؤسسية لإمكانية تجميع المسؤوليات الموزعة وتحقيق الاتفاق بين وجهات النظر والمصالح المختلفة من خلال مشاركة العديد من الجهات المعنية مثل الاتحاد العام للفلاحين.

وعلى مرور الوقت طرأ المزيد من التغيير على الإطار المؤسسي بهدف تحقيق المزيد من المشاركة في عملية صنع القرار . ومن أهم التطورات التي حدثت على هذا الإطار المؤسسي ما تم في أواخر عام 2001 بعد تسلم الوزارة الجديدة مهامها حيث تم تحويل مسؤوليات ومهام المجالس العليا إلى الوزارات القطاعية المعنية لتعمل بالتنسيق المباشر من خلال توجيهات رئاسة مجلس الوزراء . ونتيجة لذلك يتم حالياً إقرار الخطط القطاعية أو تحديد أسعار شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من قبل رئاسة مجلس الوزراء بناءً على المقترحات التي تقدمها الوزارات المعنية . وفي نفس الوقت فقد أصبحت عملية التشاور والمشاركة التي كانت تتم سابقاً من خلال المشاركة الرسمية لمختلف الجهات السياسية والاجتماعية مثل الاتحاد العام للفلاحين في المجالس العليا تتم من خلال المشاورات على مختلف المستويات .

أما الأداة الرئيسية الثانية لتنفيذ أهداف السياسات الزراعية فتتمثل في آلية التخطيط التي تعتمد على توزيع الموارد في القطاع الزراعي حيث كان ينظر إلى التخطيط المركزي على أنه آلية التنسيق المناسبة في الاقتصاد المغلق لتجميع الموارد المتاحة وتحديث نظم الإنتاج وكذلك من أجل المراقبة المركزية والديناميكية لتبني ونشر تقانات الزراعة . وبمعنى آخر فقد كان ينظر إلى التخطيط المركزي على أنه إطار صنع السياسات المناسب لتحقيق مجموعة من الأهداف مثل :

- 1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية .
- 2- مراقبة وتشجيع التغييرات التقنية .
- 3- مراقبة استخدام الموارد الطبيعية .
- 4- توفير فرص العمل و الدخل في المناطق الريفية .
- 5- الانسجام الداخلي والمستدام للنظم الاقتصادية والاجتماعية .

أما الأداة الثالثة التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف طويلة المدى فهي مجموعة من إجراءات السياسات المتكاملة التي تسعى إلى توفير القوة التشغيلية لآلية التخطيط التي توضع ضمن الإطار المغلق الذي كان يتميز بقدر كبير من الحماية عند تبني تلك الإجراءات . وقد يظهر المبدأ المركزي لمجموعة السياسات تلك في المبدأ الذي يحدد تحديث القطاع الزراعي من خلال تنفيذ عملية نشر التقانات الجديدة بشكل كفاء . وقد كانت المجموعة الأساسية لتلك السياسات والتي بقيت سارية المفعول بشكل كامل حتى منتصف الثمانينات تتكون من النقاط التالية :

- 1- كميات الإنتاج الإجمالية وتوزيع المساحات على مستوى المزرعة على المحاصيل الاستراتيجية.
- 2- منح الدعم للمستلزمات الزراعية .
- 3- إجراءات تسهيل الحصول على الأرض والمياه من خلال الإجراءات التشريعية (توزيع أراضي الدولة) وإجراءات التسعير (تأجير أراضي الدولة بأسعار رمزية) والبرامج الاستثمارية (إقامة السدود لتجميع الموارد المائية وإقامة شبكات الري الحكومية) .
- 4- النظام المالي الذي يدعم الإنتاج الزراعي .
- 5- الإجراءات المؤسسية والمالية لتوفير القروض بأجلها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة للمزارعين .
- 6- التشريعات المتعلقة بأسواق الأرض والعمالة الزراعية .
- 7- خدمات البحوث والإرشاد التي تم إنشاؤها في الستينات وتقديم المزيد من الدعم لها منذ التسعينات .

وضمن عملية التحرير الداخلي الجارية حالياً والتي بدأت في منتصف الثمانينات والتي تسارعت عجلتها بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية شهد نظام السياسات المذكور أعلاه عدداً من التعديلات الكبيرة منها :

- 1- اقتصار نظام التسعير المركزي على المحاصيل الاستراتيجية ومنحها الهوامش الربحية التي تتناسب مع أهمية كل منها في تحقيق الأمن الغذائي وللتصدير .
- 2- الإلغاء الجزئي والمتناسب لدعم مستلزمات الإنتاج والمشاركة التدريجية للقطاع الخاص في استيراد تلك المستلزمات .
- 3- تطور آلية التخطيط من السعي لتحقيق الأهداف الكمية الصارمة إلى التخطيط التأشيري المترافق مع التحرير التدريجي للتسويق المحلي مما يسمح على سبيل المثال بحرية تسويق المنتجات حتى بالنسبة لمعظم المحاصيل الاستراتيجية إما لمؤسسات القطاع العام أو للقطاع الخاص وحرية استثمار نصف هكتار من الأرض القابلة للزراعة دون الالتزام بالخطة الزراعية .

وبالرغم من هذا التطور فيجب ملاحظة أن هذا النظام الذي تم إنشاؤه منذ زمن بعيد والذي يتضمن توزيع الأراضي على المحاصيل وتحديد المستلزمات اللازمة وربطها بالقروض قصيرة الأجل وإجراءات التسديد التي تتم من خلال بيع المنتج إلى مؤسسات القطاع العام لا تزال راسخة بشكل قوي في سلوك المزارعين وتوقعاتهم . ونتيجة لذلك فإن آلية عمل نظام التخطيط لا تزال جارية على القسم الأكبر مما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية مثل القطن والشوندر السكري والتبغ وعلى القمح ولكن لدرجة أقل .

1-9 نظام التخطيط

كما ذكرنا أعلاه فإن عملية التخطيط التي تم وضع أسسها في الستينات كانت تتم من خلال الخطط الخمسية التي تدعمها الخطط التنفيذية السنوية . وقد كانت الخطط السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والتي تغطي الفترة ابتداءً من عام 1986 خطأً تأشيرياً ولم يتم نشرها بشكل رسمي . وكما أشرنا سابقاً فقد كانت الخطط الخمسية تنفذ من خلال خطط تنفيذية سنوية تهدف بشكل أساسي لتوجيه المزارعين نحو نمط معين من استخدامات الأراضي بما ينسجم مع توجهات الحكومة في تحقيق الأهداف العامة . ويعكس التحول باتجاه التخطيط التأشيري الانتقال باتجاه اقتصاد أكثر انفتاحاً وكذلك الحاجة إلى المزيد من المرونة من سنة إلى أخرى .

ويتم وضع الخطة من خلال عملية تشاركية تنتهي بقيام وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي بتجميع الخطة الإنتاجية للقطاع الزراعي وعرضها على رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها (بينما كانت سابقاً تقر من قبل المجلس الزراعي الأعلى) . ومن ثم تستخدم تلك الخطة كأساس لإصدار التراخيص الزراعية لزراعة المساحات البعلية والمروية بمحاصيل معينة . ويلتزم المزارعون بتنفيذ برنامج الزراعة المبين في تلك التراخيص ويقومون بدورهم باستخدام تلك التراخيص للحصول على القروض والمستلزمات والخدمات التي تقدمها الدولة .

وتسعى الخطط الخمسية لتحقيق أهداف عامة لتنمية القطاع الزراعي بنسب معينة ضمن الأهداف القطاعية الأخرى التي تحددها هيئة تخطيط الدولة . وتسعى الخطة الخمسية الحالية (الخطة التاسعة) إلى معدل نمو للزراعة المحلية بنسبة 5.8% .

وتتضمن أهداف تنفيذ الخطة أيضاً معدلات نمو سنوية لمساحة ومردود وإنتاج المحاصيل الرئيسية وكذلك لإنتاج وإنتاجية الوحدة الحيوانية . وبالإضافة إلى ذلك تتضمن الخطة معدل النمو المطلوب تحقيقه في المساحات المروية وكذلك في مختلف أنواع المساحات غير المروية . وهي تتضمن توقعات انعكاسات الإنتاج المخطط على الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني .

ويتم استخدام بيانات تأشيرية بدلاً من البيانات الفعلية لسنة الأساس المستخدمة في إعداد الخطط الخمسية لقطاع الزراعة وذلك نظراً لأن الفروقات في الظروف الجوية تجعل من غير الممكن استخدام بيانات سنة معينة ، لذا فمن أجل وضع بيانات سنة الأساس يبدو من المناسب عكس المساحة التي يتوقع أن تتم زراعتها والمراديد التي يمكن تحقيقها باستخدام التقانات والإمكانات الحالية في سنة معقولة وليست استثنائية من حيث ملائمة الظروف الجوية (وتمثل متوسط لأكثر من خمس سنوات للأراضي البعلية وثلاث سنوات للأراضي المروية) .

ويتم وضع الخطة الخمسية الزراعية مع أخذ استثمارات الري المخططة من قبل وزارة الري والمساحات الجديدة التي ستدخل ضمن المساحات المروية خلال فترة الخطة . وبالإضافة إلى البيانات الخاصة بخطة الري تؤخذ المعلومات المتعلقة بالمشاريع والبرامج التي تؤدي إلى توسع مساحات الزراعة البعلية وزيادة المراديد في كل من المساحات المروية والبعلية . فعلى سبيل المثال كان النمو السريع في مساحة الزيتون والفسق الحلبي من أهداف الخطط السابقة نتيجة لمشاريع استصلاح الأراضي القائمة في المساحات الهضبية .

وتخضع إمكانات تغيير المساحات المزروعة بكل محصول من المحاصيل لمجموعة من العوامل مثل : توفر المياه و ضرورة تطبيق دورة محصولية معينة من أجل خصوبة التربة ومنع تكاثر الحشرات والأمراض وأهداف الإنتاج المحددة مثل إنتاج كمية معينة من القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو المستلزمات الزراعية الكافية لمعامل التصنيع المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تصدير بعض المنتجات .

وتشكل الخطة السنوية الوسيلة التشغيلية لتنفيذ نظام التخطيط الزراعي على المستوى الوطني ويكمن الهدف الرئيسي في توجيه المزارعين نحو نماذج معينة من استخدامات الأراضي والمستلزمات بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة على المستوى الوطني . كما يتم استخدام الخطة أيضاً لتنفيذ الهدف الثاني من

حيث الأهمية وهو توفير الإطار اللازم لبدء السنة المحصولية من خلال توفير القروض والمستلزمات والخدمات الأخرى للمزارعين .

وتبدأ عملية وضع الخطة السنوية عادةً في شهر نيسان وتناقش على مختلف المستويات لإقرارها خلال شهر تموز وآب لیتاح إصدار التراخيص الزراعية في شهر أيلول قبل البدء الرسمي للسنة الزراعية في أيلول . وفيما يلي عرض لآلية وضع الخطة السنوية⁹ :

نيسان : ترسل أرقام الخطة التأشيرية من قبل وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي إلى مديرياتها على مستوى المحافظات من أجل دراستها على مختلف المستويات وصولاً على مستوى القرية . ومن ثم يتم تجميعها باتباع المنهج التشاركي المتجه من الأسفل إلى الأعلى .

حزيران : تقوم كل مديرية من مديريات الزراعة بإعادة الخطة الأولية التي تم إعدادها في أيار إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .

تموز : تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتجميع الخطط الفرعية وتعديلها بالتشاور مع الجهات المعنية على مستوى المحافظة .

آب : تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتقديم تلك الخطة لرئاسة مجلس الوزراء لإقرارها .

أيلول : يتم إصدار التراخيص الزراعية .

نهاية أيلول : تبدأ السنة الزراعية

تشرين الأول وحتى كانون الأول : زراعة المحاصيل الشتوية .

منتصف آذار وحتى حزيران : زراعة المحاصيل الصيفية والتكثيفية .

يبدأ تنفيذ الخطة في شهر أيلول عند إصدار التراخيص الزراعية للمزارعين وذلك بمنحهم التراخيص التي تتضمن مساحات الأراضي البعلية والمروية والمحاصيل التي ستم زراعتها . ويقوم المزارعون ضمن كل قرية من القرى بتخصيص النسب التي تتناسب وما تم الاتفاق عليه في الجمعية التعاونية وأقر في الخطة حيث أن الخطة تقر المؤشرات الإجمالية على مستوى القرية ويترك موضوع التفاصيل للفلاحين أنفسهم . وبالنسبة للأراضي البعلية يتم تقسيم القرية إلى قطاعات يخصص كل منها لمجموعة محاصيل معينة أو للسبات . وتختلف النسب المخصصة لكل قطاع من القطاعات حسب مناطق الاستقرار الزراعي . فعلى سبيل المثال في الموسم 2001/2000 تم تحديد المؤشرات في منطقة الاستقرار الأولى بنسبة 50% من الأراضي للقمح والشعير و 40% للمحاصيل الأخرى و 10% للسبات بينما تختلف النسب في مناطق الاستقرار الأخرى . ويتوجب على المزارعين زراعة المحاصيل المخصصة لمناطق الاستقرار التي تقع

فيها أراضيهم البعلية . وبعد إقرار الخطة تحدد التراخيص الزراعية المساحة المروية والبعلية التي سيقوم المزارع بزراعتها بكل محصول من المحاصيل بما في ذلك المحاصيل الثانوية غير الواردة في الخطة والتي يرغب المزارعون بزراعتها .

ويلتزم المزارعون بتنفيذ التراخيص الزراعية بعد حصولهم عليها ويمكنهم استخدام تلك التراخيص للحصول على القروض والمستلزمات والخدمات المقدمة من قبل الدولة . كما يمكن للمزارعين الذين يمتلكون أقل من نصف هكتار الحصول على ترخيص من أجل الحصول على الخدمات الحكومية . ويفقد المزارع حقه في الحصول على الخدمات الحكومية في حال تجاوز المساحات الواردة في الترخيص الزراعي بشكل كبير دون سبب مناسب كما يتم تطبيق عقوبات حادة عند الضرورة مثل حرث المساحات المزروعة . وعملياً لا يتم تنفيذ تلك الإجراءات إلا في حال الزيادة الكبيرة لزراعة بعض المحاصيل التي تتوقع الحكومة أن زيادة إنتاجيتها ستؤدي إلى صعوبات تسويقية .

تتم متابعة تنفيذ الخطة بطريقتين . الأولى من خلال متابعة تنفيذ المزارعين للتراخيص الزراعية من قبل لجان متابعة الخطة التي تعمل على مستوى الوحدات الإرشادية . وتستخدم النتائج التي تحصل عليها تلك اللجان كأساس لتنفيذ الخطة و لمساعدة وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي في الحصول على المجموعات الأولية حول المساحات المزروعة . والثانية من خلال قيام وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنفيذ مسح على عينة عشوائية من المساحات المزروعة والمراديد بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء . وتشمل تلك الإجراءات القمح والشعير والعدس والحمص والقطن . أما تقدير المحاصيل الأخرى فيتم بطريقة غير رسمية . ويتم مسح المساحات المزروعة بعد الانتهاء من موسم الزراعة وتقدر المراديد من خلال دراسة المحصول قبل الحصاد مباشرة .

2-9 السياسات السعرية والتسويقية

بالإضافة إلى أسعار الصرف وأسعار الفائدة تشكل الأسعار الزراعية أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مجموعة أخرى من المتغيرات الرئيسية مثل :

- 1- تؤثر الدخول التي تحققها الأسر الزراعية على مستوى الرفاه لديهم وعلى حصولهم على الاحتياجات الأساسية .
- 2- التكاليف النسبية لمعيشة الأسر في الريف والمدن والتي تؤثر على مستوى الهجرة من الريف إلى المدينة وتكاليف اليد العاملة في النشاطات غير الزراعية .
- 3- ربحية الاستثمارات الزراعية .

4- الربحية النسبية للمحاصيل البديلة وبالتالي نماذج استخدامات الأراضي .

5- مدى تحقيق أهداف المساحات المحصولية والإنتاج .

ومن أجل التحكم بهذه المتغيرات الهامة تم وضع مجموعة من التدخلات الحكومية في عملية التسعير والتسويق من أجل تحقيق الأهداف الحكومية من حيث توزيع الأراضي واستخدام التقانات الزراعية وتحقيق الأهداف الكمية . وقد كانت الأسعار الحكومية التي تدفعها المؤسسات العامة التي تقوم بعمليات التسويق الداخلي والخارجي لمجموعة كبيرة من المحاصيل على مستوى المزرعة تحدد من قبل المجلس الزراعي الأعلى وبقي الأمر كذلك حتى منتصف الثمانينات . وقد كان هناك أربعة مؤسسات رئيسية عاملة في هذا المجال هي : المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لحج وتسويق الأقطان والشركة العامة للخضار والفواكه والمؤسسة العامة للحوم .

و تقوم المؤسسات الحكومية الأخرى باستيراد المستلزمات اللازمة والتي يتم توزيعها على شكل قروض عينية من خلال المصرف الزراعي التعاوني (أنظر أدناه) . وقد بقيت أسعار المنتجات الرسمية ثابتة لفترة طويلة نتيجة لزيادة الطلب على المواد الغذائية ذات الأسعار المنخفضة بينما لم يتمكن دعم المستلزمات الزراعية من تعويض المزارعين بشكل كافٍ عن زيادة تكاليف الإنتاج وتشجيعهم على استخدام المستلزمات الحديثة . وقد أدت هذه التدخلات إلى عبء كبير واختلال في الميزان التجاري وصعوبات متزايدة في تغطية الطلب المحلي . وقد أدى نشوء المعاملات غير الرسمية والتي تميزت بأسعار تفوق الأسعار الرسمية إلى دفع المزارعين إلى تجاوز الخطة الإنتاجية وزراعة المنتجات التكميلية التي لا يتم تسعيرها بشكل رسمي مما أدى إلى تباينات حادة في الأسعار وخاصة في أسعار المحاصيل التكميلية وإلى نقص في المواد الغذائية الرئيسية .

وفي عام 1987 بدأت الحكومة بعملية تعديل آلية تسويق المنتجات الزراعية بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وحماية المستهلك وتحسين الخدمات التسويقية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التسويق الزراعي حيث تم إلغاء التسليم الإلزامي للإنتاج الزراعي باستثناء بعض المحاصيل التي تصنع من قبل معامل الدولة مثل القطن والشوندر السكري والتبغ . كما تطورت أسعار الجملة مما سمح للأفراد إما بشراء أو استئجار المحلات التجارية أو المستودعات بينما أصدر المجلس الزراعي الأعلى مجموعة قرارات تخفف من القيود التجارية¹⁰ . وترافق تحرير الأسواق الذي سمح بزيادة مشاركة القطاع الخاص في

التسويق والتصنيع مع رفع الأسعار الرسمية للمنتجات والمستلزمات لتصل إلى حد الكلفة بينما تم تخفيض الدعم الغذائي بشكل تدريجي .

والياً يقتصر نظام التسويق السابق على القطن والتبغ والشوندر السكري حيث يقوم المزارعون ببيع إنتاجهم بالأسعار الرسمية للمؤسسات المعنية حصراً . وتتم مراجعة أسعار المحاصيل الاستراتيجية سنوياً ويتم تطبيقها على الموسم التالي في مختلف أنحاء سورية . ويتم وضع تلك الأسعار بناءً على التكلفة الوسطية لإنتاج الوحدة وذلك من أجل ضمان تطبيق المزارع للممارسات الزراعية الموصى بها ضمن الخطة وتغطية تكاليف الإنتاج والحصول على ربح معقول . ولا تأخذ آلية تحديد الأسعار بعين الاعتبار القيمة في الأسواق العالمية حيث أنها تسعى إلى تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل المطلوبة بتكاليف الإنتاج المحلية وبمعزل عن الأسواق العالمية . ولكن تجدر الإشارة إلى أن أسعار المحاصيل الاستراتيجية لم تتم زيادتها منذ عام 1996 رغم زيادة تكاليف الإنتاج وذلك في إطار تقريب أسعارها مع الأسعار العالمية .

ويتم تحديد أسعار المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والعدس والحمص من قبل الدولة ولكن يمكن للمزارعين أيضاً البيع لتجار القطاع الخاص . وتشكل أسعار هذه المحاصيل الرسمية الحد الأدنى للأسعار وهي تعلن بشكل مسبق وتدفع من قبل المؤسسات الحكومية المعنية . ولا تزال التجارة الخارجية للقمح تقتصر على المؤسسة المعنية (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب) عدا السماح للقطاع الخاص باستيراد الدقيق لصناعة المعكرونة وإعادة تصديرها أو استيراد القمح بغرض الطحن وإعادة تصدير الدقيق . ومع ذلك فلا تزال تلك المؤسسة تسوق القسم الأكبر من الإنتاج حيث أن التسويق يرتبط بتوفير القروض والمستلزمات . ومع ذلك ففي بعض الحالات يفضل المزارعون البيع للقطاع الخاص حتى ولو كانت الأسعار أقل من الأسعار الرسمية في بعض الأحيان نظراً لأنهم يتمكنون من الحصول على شروط أفضل مثل شروط الدفع .

ويتضمن الجدول 9-1 الذي تم الحصول عليه من دراسة منفذة من قبل الفاو (ويستليك - 2001) مقارنةً للأسعار الرسمية وأسعار المساواة المقابلة للمحاصيل الاستراتيجية السبعة المذكورة أعلاه والتي تم حسابها باستخدام الأسعار العالمية خلال الفترة 1997-2000 . وتعكس هذه الأسعار الوضع السائد في الأسواق العالمية مثل انخفاض أسعار المنتجات مثل القطن نتيجة للأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة على مستوى العالم وكذلك للدعم التجاري والمحلي الذي يمنح من قبل بعض الدول المنتجة الرئيسية لبعض المنتجات مثل القمح والقطن . ومع ذلك يتضمن الجدول مؤشراً حول الدعم الإيجابي أو السلبي الذي تتضمنه الأسعار الرسمية مقارنةً بالأسعار التي كان يمكن أن تقدم في الأسواق المحلية في حال غياب التدخل الحكومي المحلي . وهكذا فهو يقدم مؤشراً حول المنتجات التي تحصل على معاملة أفضل في

الأسواق المحلية مما يؤدي إلى بعض الانعكاسات من حيث قدرة المزارعين على تحقيق الربح من البيع إلى المؤسسات الحكومية أو تجار القطاع الخاص عندما تعكس أسعار القطاع الخاص الأسعار العالمية .

ويبين الجدول أن أسعار المنتج المحلية كانت أعلى من أسعار المساواة للشوندر السكري والقمح والقطن مما يدل على أن السياسات الحالية تشكل حافزاً قوياً لزيادة زراعة تلك المحاصيل وأن المزارعين يتمكنون من الحصول على أسعار أفضل عندما يبيعون للمؤسسات الحكومية بدلاً من البيع للأسواق العالمية. وبمعنى آخر فليس هناك حافز للقطاع الخاص لتصدير تلك المحاصيل حيث أنهم لا يتمكنون من التصدير دون التعرض للخسارة . وبالنسبة للشعير فإن السعر الرسمي القريب من سعر المساواة يشير إلى أن الأسعار التي تدفعها الدولة قريبة من الأسعار في الأسواق العالمية حيث يمكن للمزارعين البيع لتجار القطاع الخاص الذين يتمكنون بدورهم من التصدير في بعض السنوات . أما بالنسبة للعدس والحمص فإن الأسعار الرسمية أدنى من الأسعار العالمية مما يشير إلى أن المزارعين يتمكنون من الحصول على أسعار أفضل من البيع لتجار القطاع الخاص. كما يشير هذا الأمر إلى أن الإنتاج المحلي قادر على المنافسة ويمكن أن يحقق أرباحاً تصديرية .

وبشكل عام فإن تحليل أسعار المنتجات الاستراتيجية يبين أن السياسات السعريّة كانت تشجع على إنتاج الشوندر السكري والقمح والقطن مقارنة بالحمص والعدس والشعير لأن إمكانية زيادة الحمص والعدس ضئيلة نظراً لعدم مكننة المحصولين كما أن الشعير تنحصر زراعته في المناطق الهامشية والضعيفة لأنه الأقدر على تحمل الجفاف . وفي هذا الخصوص فمن الجدير بالذكر أن النمو الأسرع للمجموعة الأولى نتج عن السياسات السعريّة التي تتماشى مع توجهات توزيع الأراضي حسب الخطة الزراعية . وعلاوةً على ذلك فإن النمو السريع الذي شهدته المجموعة الأولى يشير إلى استجابة المزارعين للأسعار والحوافز الاقتصادية الأخرى التي يحددها وجود القطاع العام في التسويق والتصنيع والتمويل .

وباستثناء حالات القمح والقطن والشوندر السكري حيث تفوق أسعارها الرسمية أسعار المساواة والتي لا يسمح للقطاع الخاص بالاتجار بها فإن مؤسسات التسويق الحكومية التي لا تحتكر تجارة المنتجات تتنافس مع القطاع الخاص حيث تلعب دور المشتري الأخير وتعمل بشكل رئيسي على مساعدة سكان الريف وتغطية احتياجات الشركات العامة . وفي الواقع ففي هذه الحالات تطبق الأسعار الرسمية على مشتريات المؤسسات الحكومية بينما يتم تحديد الأسعار في السوق نتيجة للعرض والطلب والقوانين التجارية وهي عادةً ما تكون أعلى من الأسعار الرسمية .

وبالنسبة للخضار والفواكه كمجموعة فهي أكثر قيمة من المحاصيل الاستراتيجية منفردة . وفي الواقع فمع أن الشركة العامة للخضار والفواكه تقوم بتسويق هذه المنتجات مثل التفاح والعنب ، إلا أن حصة الشركة من السوق محدودة جداً وكذلك الأمر بالنسبة لأثر الأسعار الرسمية على السوق .

كانت المؤسسة العامة للحوم مسؤولة عن أسواق اللحوم المحلية والخارجية حتى عام 1989 عندما تم السماح لتجار اللحوم بدخول الأسواق وأصبحت تتمتع بنفس حقوق المؤسسة العامة للحوم مثل تصدير الأغنام بنسبة 50% من الكمية المستوردة . وفي نفس السنة تم حظر استيراد اللحوم الجاهزة . وفي ظل هذه الظروف فقدت المؤسسة العامة للحوم احتكارها وأصبحت غير قادرة على المنافسة مع القطاع الخاص. وبالتالي فقد انخفض حجم أعمالها بشكل كبير وتحولت لذبح الحيوانات لصالح القطاع الخاص (راما - 2000) .

أما بالنسبة للألبان فتقوم الدولة بتحديد أسعار الحليب بشكل تأشيري غير ملزم عند تسليم الحليب من المؤسسة العامة للمباعر لمعامل الألبان التابعة للدولة ويقوم المزارعون ببيع الحليب لمعامل القطاع الخاص بأسعار تحدد حسب العرض والطلب . وبالرغم من التطورات الكبيرة التي حدثت في تحرير التسويق إلا أنه لا يزال هناك بعض القيود على التسويق . فعلى سبيل المثال يتوجب المزارعين وتجار القطاع الخاص الحصول على شهادات المنشأ من أجل نقل إنتاجهم إلى أقرب منطقة تجميع تابعة لشركات القطاع العام المعنية . وعلى وجه الخصوص يصدر الاتحاد العام للفلاحين شهادات المنشأ لجميع الحبوب باستثناء الذرة بينما تقوم مديريات وزارة الزراعة بمنح شهادات المنشأ للذرة الصفراء والقطن . أما بالنسبة للشوندر السكري فتجتمع اللجان المحلية أسبوعياً خلال مواسم الجني من أجل وضع برامج التسليم ومنح البطاقات الخاصة بذلك . ويقوم المزارعون باستخدام تلك البطاقات لتسليم إنتاجهم إلى أقرب معمل للسكر .

وعلى مستوى البيع بالجملة والمفرق تتم مراقبة الأسعار من خلال مديرية الأسعار في وزارة التموين والتجارة الداخلية باستثناء أسعار البيع لشركات القطاع العام التي يتم تحديدها من قبل الشركات ذاتها أو الجهات المعنية الأخرى بعد إضافة هامش التصنيع لأسعار المزرعة . وهذا لا ينطبق على دقيق القمح حيث يباع بأسعار أخفض من التكلفة نظراً للدعم المباشر الذي يحصل عليه جميع المستهلكين عند شراء الخبز العادي . وينطبق الأمر ذاته على السكر والرز الذين يشكلان المادتين الوحيدتين المدعومتين بعد إلغاء الدعم على الزيوت النباتية والشاي . وهما لا يزالان يباعان بأسعار مخفضة بموجب البطاقات التموينية التي تحصل عليها جميع الأسر لشراء كمية لا تتجاوز الـ 1.5 كغ من السكر و 0.5 كغ من الرز للفرد شهرياً بأسعار تساوي 10 ل.س/كغ و 12 ل.س/كغ على التوالي .

وتقوم وزارة التموين والتجارة الخارجية بمراقبة الأسعار ثلاثة مرات أسبوعياً على مستوى المبيع بالجملة ومرة أسبوعياً على مستوى المبيع بالمفرق وتقوم بنشر قائمة بالأسعار التأشيرية على أساس الأسعار التي تجمعها من السوق والتي يفترض أن تمثل حد التوازن بين العرض والطلب . وتقوم وزارة التموين بمراقبة البيع بتلك الأسعار في أسواق الجملة ونصف الجملة (مثل سوق الهال) وكذلك على مستوى البيع بالمفرق . وبما أنه يمكن لأي مستهلك أن يشتكي على أية زيادة في الأسعار فيتم استخدام القائمة التي تنتشرها وزارة التموين كأداة لمراقبة الأسعار وضمان استقرارها . ومع ذلك فإن الرقابة السعرية تعتمد على المنتج إلى حد ما . فبالنسبة للحم تقوم وزارة التموين بتوزيع نشرة أسبوعية بالأسعار على المسالخ ومحلات البيع ليتم عرضها بحيث يراها المستهلكون . أما بالنسبة للمنتجات الأخرى مثل الجبنة فإن الرقابة السعرية أقل صرامة وتتم بشكل رئيسي في حال تقدم المستهلك بشكوى . وفي هذه الحالة يقوم الموظفون في وزارة التموين بزيارة التاجر وتدقيق الفواتير الخاصة بشراء الجبنة وتكاليف النقل والتكاليف الأخرى لتقدير ما إذا كان السعر الذي يبيع به مقبولاً أم لا .

ويجب أن تحمل جميع الأغذية المعلبة لصاقة تحمل السعر الذي تقره وزارة التموين والتجارة الداخلية وذلك لحماية المستهلك من ارتفاع السعر غير المبرر كما أنه يحمل درجة معينة من الصرامة من حيث تمييز المنتج حيث أن أسعار المنتجات الجديدة يجب أن تحدد بموافقة وزارة التموين التي يجب أن توافق أيضاً على الحملات الإعلانية حيث يجب أن يتم تعليق ملصق في المحلات يعلن عن الحملة الإعلانية ومدتها .

3-9 سياسات القروض والمستلزمات

لعب قيام الدولة بتسعير وتوزيع المستلزمات المدعومة دوراً رئيسياً في السياسات الزراعية السورية حيث كان يتم تقديم دعم كبير لتنفيذ الخطة الزراعية والذي ترافق مع تحديد بوجود أسعار المنتجات . وقد كانت المستلزمات تستخدم لتعويض المزارعين عن ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة ولتشجيع استخدام المستلزمات الحديثة مثل البذور المحسنة عالية الإنتاجية والأسمدة الكيماوية اللازمة لتطبيق التقانات المتطورة من جهة أخرى . ومن أجل تنفيذ تلك السياسات لعبت الدولة دور المحرك للإنتاج المحلي والتجارة الخارجية والتوزيع الداخلي لجميع المستلزمات الرئيسية كما كانت تحدد أسعار المستلزمات المنتجة محلياً وكذلك أسعار الصرف المطبقة على المستلزمات المستوردة .

وعلاوة على ذلك فقد تم تنسيق توزيع المستلزمات مع تقديم القروض قصيرة الأجل بحيث يضمن ذلك تنفيذ الخطة الزراعية . ومن أجل هذا فقد كانت القروض قصيرة الأجل تقدم على شكل قروض عينية تضم المبيدات والبذار التي يمكن للمزارعين الأفراد والتعاونيين الحصول عليها بالكميات التي تحدها

التراخيص الزراعية الصادرة حسب الخطة أو بالوثائق المشابهة التي يحصل عليها المزارعون بناءً على طلبهم من مديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لإنتاج المحاصيل التي لا تتطلب ترخيصاً زراعياً. وقد كان تسديد القروض مضموناً حيث كانت تقطع من المبلغ المستحق مقابل شراء مؤسسات الدولة للمنتج من المزارعين .

ومع تطور التسويق والتسعير الزراعيين وابتداءً من منتصف الثمانينات تم إلغاء الدعم على القسم الأكبر من المستلزمات بينما تم رفع أسعار المنتجات الزراعية . وفي عام 1986 قام المجلس الزراعي الأعلى والذي كان مسؤولاً في ذلك الوقت عن تحديد كل من أسعار المستلزمات وأسعار الفائدة المطبقة من قبل المصرف الزراعي التعاوني بإصدار قرار يتعلق بتحديد أسعار البذار المنتجة محلياً حسب تكاليف الإنتاج بينما تم إلغاء دعم المبيدات والأكياس بموجب القرارات الصادرة في عام 1987 .

وتلى ذلك عملية تخفيض تدريجي لدعم الأسمدة والآليات وخلال التسعينات تم تحرير مستوردات الأسمدة تدريجياً وحالياً تغطي الأسمدة المنتجة محلياً حوالي 60% من إجمالي الأسمدة المستخدمة. ونتيجة لهذا التعديل فقد انخفض دعم الأسعار غير المباشر للنوعين الرئيسيين من الأسمدة (اليوريا والفوسفات) من 1092 مليون ل.س خلال الفترة 1991-1993 إلى حوالي 358 مليون خلال الفترة 1997-1999 (فيرهايم – 2001) . ومع ذلك فقد قدر بارتاساراتي (2000) إجمالي الدعم غير المباشر المقدم للأسمدة في عام 2000 بحوالي 1390 مليون ل.س وقد تضمن ذلك مجموعة أكبر من الأسمدة . وبالإضافة إلى ذلك فقد قدر صافي الدعم غير المباشر الذي يتضمنه نظام التوزيع الحكومي للأسمدة بحوالي 435 مليون ل.س . وقد سمح للقطاع الخاص في عام 2000 باستيراد مختلف أنواع الأسمدة .

وحالياً تم إلغاء الدعم بشكل كامل عن المبيدات وأصبح تجار القطاع الخاص يستوردون ويوزعون كميات كبيرة منها بأسعار السوق . وفيما يتعلق ببذار المحاصيل الاستراتيجية التي تنتج من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار فقد قدر بارتاساراتي (2000) الدعم غير المباشر المقدم لها بحوالي 2398 مليون ل.س سنوياً . وقد تمت مؤخراً زيادة رسوم الري وأسعار الوقود والكهرباء إلى حد أقرب من أسعار التكلفة.

ولا يزال المصرف الزراعي التعاوني يحتكر رسمياً تقديم القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل لكل من المزارعين الأفراد والتعاونيين والقطاع الحكومي (أنظر الجدول 9-2 للحصول على التفاصيل) . ويحصل المصرف الزراعي التعاوني على موارده من الصناديق الحكومية والمدخرات الخاصة . وقد ازدادت القروض المقدمة من قبل المصرف الزراعي التعاوني من 8.6 مليار في عام 1990 إلى 15.5 مليار في عام 1995 ومن ثم انخفضت إلى 8.8 مليار في عام 2000 .

ويتم تقديم القروض النقدية والعينية (أنظر الجدول 9-2) حسب الكميات والنوعيات وتواريخ التسليم الواردة في جدول الاحتياج التي يحتفظ بها المصرف وفروعه المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية . وتصل مدة القروض قصيرة الأجل إلى 300 يوم وتمنح نقداً أو عيناً كمستلزمات بفائدة تساوي 4.5% للقطاع العام والتعاوني و 5.5% للقطاع الخاص على القروض التي تقل عن 50000 ل.س . أما بالنسبة للمزارعين الذين يرغبون بالحصول على قروض أكبر ترتفع أسعار الفائدة إلى 5.5 و 6.5% على التوالي. وبالنسبة للمزارعين الأفراد فيتوجب عليهم تقديم نوعين من الضمانات أما بالنسبة للتعاونيين فإن فشل أي منهم في تسديد القرض يحرم المجموعة بأكملها من حق الحصول على القرض في السنة القادمة .

ويتم تقديم القروض متوسطة الأجل التي لا تتجاوز مدتها الخمس سنوات لإنشاء البيوت البلاستيكية وزراعة الأشجار المثمرة وشراء الحيوانات وحفر أبنية الري وتجهيز مزارع الدواجن وآليات الفرز والتشميع والتعبئة . أما القروض المقدمة لمشاريع التشجير المثمر فهي تقدم لجميع القطاعات وتمنح فترة إعفاء لمدة خمس سنوات . أما المستلزمات الأخرى مثل الجرارات والحصادات والدراسات والمرشات وخلايا النحل والأبقار المستوردة فتقدم للمقترضين بموجب أوامر التسليم التي يصدرها فرع المصرف المقرض ويرسلها إلى الشركة التي تتعامل بالمستلزمات المطلوبة . وتضم الجهات المقرضة شركات القطاع العام المتخصصة في إنتاج المستلزمات الزراعية وتسويقها والجمعيات التعاونية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي . وتهدف القروض طويلة الأجل والتي تصل مدتها إلى عشر سنوات أو أقل لتمويل بناء المستودعات وتطوير الأراضي ومشاريع التحريج وبرامج زراعة الأشجار المثمرة ومباني التخزين المبرد .

وتعتبر أسعار الفائدة التي تدفع إلى المصرف الزراعي التعاوني منخفضة نسبياً بالقيمة الإسمية حيث تم تحديدها منذ زمن طويل وبالرغم من التغيرات السنوية الكبيرة في معدل التضخم . ويتم منح القروض مقابل الضمانات ويتم التسديد إما بشكل مباشر أو من خلال آلية تسويق المحاصيل حيث يقوم المزارعون المقترضون بتسليم إنتاجهم إلى مؤسسات التسويق الحكومية مثل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بمنحهم قيمة إنتاجهم بعد حسم قيمة القرض والفائدة . ولهذا السبب يعتبر الإنتاج الضمانة الرئيسية للقروض . ومع ذلك فيمكن استخدام عقد ملكية الأرض أو آجارها وكذلك ملكية وسائل الإنتاج كضمانات للحصول على القروض . ويتم تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل حسب سقف معين يحدد بناءً على قيمة الضمانة . وتقوم المديرية الفنية في المصرف الزراعي التعاوني بمراقبة القروض المقدمة للمشاريع الاستثمارية . ويتم تقييم تلك المشاريع قبل منح القرض كما يتم الإشراف خلال مرحلة التنفيذ والتشغيل من أجل ضمان الالتزام بتنفيذ الأهداف التي تم الحصول على القرض من أجلها .

وفيما يتعلق بمدة القرض (الجدول 9-3) فيلاحظ أن معظم القروض هي للقروض القصيرة حيث ازدادت حصتها من 76% في عام 1990 إلى 90% في عام 2000 التي تتراوح نسبتها بين 72-90%. مما يؤثر على النشاطات التنموية والاستثمارية الهامة مثل استصلاح الأراضي والتشجير المثمر وشراء الآليات . وفيما يتعلق بتمويل برامج زراعة الأشجار المثمرة فمن الواضح أن مدة خمس سنوات غير كافية حيث يستغرق القسم الأكبر من الأشجار المثمرة فترة أطول (6-7 سنوات للفتح على سبيل المثال) لتحقيق الإنتاج الاقتصادي . وبالتالي فيقوم المزارعون بالحصول على القروض من مصادر أخرى . ويجد المزارعون صعوبة في الحصول على القرض لشراء الآليات مثل الحصادات والتراكتورات ويتوجب عليهم الاعتماد على قروض الموردين والتي ترتفع أسعار فائدتها لتصل إلى 20-30% . ويشكل موردين الآليات الزراعية مصدراً شائعاً لتمويل شراء المعدات حيث تكون الإجراءات قصيرة وبسيطة مع أن أسعار الفائدة مرتفعة . ويتم عادةً ضم قيمة الفائدة في تلك الحالات إلى سعر الشراء ويعرف المزارعون عادةً أن تلك الأسعار مرتفعة ولكنهم لا يمانعون في دفع تكاليف أعلى مقابل توفير الوقت والإجراءات .

وفيما يتعلق بتوزيع القروض حسب نوع الفعاليات فيبين الجدول 9-4 أن حوالي 75% من الإنفاق السنوي يتركز على المحاصيل الاستراتيجية بينما تتخفف حصة الحيوانات والخضار إلى حد أقل من أهميتها من حيث المساهمة في الإنتاج والقيمة المضافة . وبالنسبة لنفقات الإنتاج فهناك مصادر بديلة غير رسمية للقروض وهي موردي المستلزمات وتجار الإنتاج ووكلاء المصدرين وأصحاب وحدات التخزين المبرد . ويكون تجار الإنتاج عادةً من التجار الصغار ولا يتمتعون بالقدرة على تقديم القروض التي تغطي كامل فترة إنتاج المحصول .

ويعمل تجار الإنتاج ووكلاء المصدرين وأصحاب وحدات التخزين المبرد في مناطق إنتاج الخضار والفواكه . وهم يقومون بتمويل المزارعين بعدة أشكال حيث يقومون في بعض الأحيان بتقديم السلف قبل بدء الموسم إما بوجود اتفاق مسبق على سعر الوحدة أو دون اتفاق . وهكذا فيلتزم المزارع ببيع إنتاجه للتاجر بالسعر الذي يتم التفاوض عليه وبما أنه يتوجب عليه تسديد قيمة القرض فيجد المزارع نفسه الطرف الأضعف في هذا التفاوض . ومن الأشكال الأخرى للتمويل من قبل تجار إنتاج فهو الاتفاق على مبلغ مقطوع يتم دفعه للمزارع مقابل كامل الإنتاج . ويتم دفع ذلك المبلغ على شكل أقساط مناسبة لتمكين المزارع من تغطية تكاليف الإنتاج .

4-9 الضرائب

تستخدم السياسة الضريبية وسياسة دعم الاستهلاك لأغراض إعادة توزيع الدخل كجزء من السياسة المالية الشاملة وتستخدم كذلك مع مجموعة من أدوات السياسات الأخرى لتشجيع أو الحد من إنتاج السلع

أو التوسع في بعض القطاعات . ويركز هذا القسم من التقرير على الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي بينما تمت الإشارة إلى دعم الإنتاج والاستهلاك في مواضع أخرى من التقرير .

وحتى عام 1991 كانت الضرائب على الدخل تفرض من خلال مجموعة من المراسيم والتشريعات القديمة حيث صدر القانون رقم 20 لتحديد ضرائب الدخل التصاعدي وتعديل المادة 16 من المرسوم التشريعي رقم 85 لعام 1949 وتنظيم ضرائب الأرباح . ويمنح النظام المالي الجديد امتيازات للقطاع الزراعي حيث تم إعفاء الدخل المزرعي من الضرائب بينما تم إعفاء الجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح .

كما يستفيد القطاع الزراعي من مجموعة من المعاملات التفضيلية تتضمن إعفاء المباني المستخدمة لتخزين الغلال والآليات وحظائر الحيوانات وإسكان العمال من ضريبة العقارات . كما تم إعفاء تصدير الحيوانات الحية من ضريبة التعريف الجمركية ومنح امتيازات التعريف للآليات الزراعية والمبيدات والبذار المحسنة وتخفيض رسوم الكهرباء والاستفادة من شبكات الري الحكومية .

وتتكون الضرائب غير المباشرة على الإنتاج الزراعي من ضريبة الحيوانات المزرعية وضريبة السلع الزراعية . وقد فرضت الأولى بموجب القانون رقم 25 لعام 1958 وحددت بقيمة : 2.25 ل/س للرأس الواحد من الأغنام والماعز - 4 ل/س لرأس الإبل - 7 ل/س لرأس البقر - 11 ل/س لرأس الخنزير.

الضريبة على الإنتاج الزراعي وتفرض بنسبة 9-12% من قيمة المادة والمحددة بموجب القانون 384/لعام 1957 والمعدل بموجب القانون رقم 437/لعام 1957 على النحو التالي :

- الحاصلات الزراعية الخاضعة للضريبة عند دخولها مؤسسات التحويل مثل القطن (عند تصديره أو عند دخوله مؤسسات الغزل) - الشوندر السكري - بذور القطن أو البذور المعدة لاستخراج الزيوت - التبغ (عند تسليمها إلى مؤسسة التبغ وعند تصديرها) وتعفى من ضريبة الإنتاج مادة السمسم عند دخولها إلى مؤسسات التحويل .
- الحاصلات الزراعية الخاضعة للضريبة عند تصديرها مثل الحبوب على اختلاف أنواعها - قش الحبوب الخام (التبن) - الزيتون - فضلات القطن - البصل - الثوم - الثمار والفواكه الطرية والمجففة (بما فيها القمردين) - القنب (قشر وبذور) العنب - اليانسون .
- جميع الحاصلات الزراعية ومشتقاتها بحالتها الأصلية أو بعد التحويل غير المشمولة في الفقرة السابقة شريطة إن لا تكون قد دفعت الضريبة عند التحويل .

وخلال العقود الماضية تم منح عدد من الإعفاءات التي يمكن تلخيصها كما يلي :

- بموجب المرسومين التشريعيين رقم 27/لعام 1962 ورقم 87/ لعام 1967 تم إعفاء الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والمجمدة وعبواتها من ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير .
- تم بموجب القرار رقم 2/لعام 1997 إعفاء صادرات زيت الزيتون وعبواتها من ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير .
- تم في عام 2000 إعفاء صادرات القطن الخام وغزوله من ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير .

وقد صدر مؤخراً المرسوم التشريعي رقم 15/لعام 2001 المتضمن إعفاء كافة المنتجات الزراعية من الضرائب والرسوم عند تصديرها¹¹ ، وإعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي والآلات والآليات والمعدات من كافة الضرائب عند الاستيراد .

أما بالنسبة للمستوردات فهي تخضع لمجموعة من الرسوم والضرائب بالإضافة إلى التعريفات التي تفرض بناءً على القيمة . وقد صدر المرسوم رقم 265/لعام 2001 الذي اعتمد الترميز المنسق وحدد "الضريبة الموحدة" التي تفرض على شكل نسبة مئوية تضاف على الضريبة لتحل محل جميع الرسوم والضرائب التي كانت تفرض سابقاً . وتطبق التعريفات الجمركية والضريبة الموحدة على قيمة المواد المستوردة بالعملة السورية ويعتمد في هذه الحالة سعر الصرف المسمى "سعر الدولار الجمركي" والذي يضم حالياً ثلاثة شرائح (11.25 – 23 – 46.5 ل.س/دولار) الذي يطبق على مختلف المنتجات حسب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا فإن السلع الغذائية الحياتية مثل السكر والرز والزيتون والنباتية والزبدة والحليب المجفف ومستلزمات الإنتاج الزراعي والأدوية تتمتع بمعاملة تفضيلية بينما تخضع السلع الكمالية لتعريفات جمركية أعلى .

وحسب المرسوم رقم 265 لعام 2001 تدرج معدلات الرسم الجمركي والضريبة الموحدة ضمن 11/ فئة وتبدأ بالنسبة للرسم الجمركي من الإعفاء وحتى 200% من القيمة، أما الضريبة الموحدة التي تلحق بالرسم الجمركي فتبدأ من 5% وحتى 35%، وان التوجه الحالي يتضمن توحيد الرسوم الجمركية والضريبة الموحدة برسم واحد مع توحيد الدولار الجمركي حسب السعر الرسمي النافذ في أسواق العملة حالياً .

¹¹ - " / . 0.1 / . 0.5 / " %1 " "

ومن الجدير بالذكر أن المرسوم رقم 265 يحدد أيضاً التعريفات الجمركية و "الضريبة الموحدة" للمنتجات غير المسموح باستيرادها مثل الحبوب والبقوليات والقطن والفواكه والخضار .

5-9 سياسات الاستثمار الزراعي

تختلف السياسات الاقتصادية الهادفة لتشجيع التنمية الزراعية بين القطاعين العام والخاص . ففيما يتعلق بالاستثمار الخاص في قطاع الزراعة فإن السياسات المطبقة هي ذاتها السياسات المطبقة على الفعاليات الاقتصادية الأخرى باستثناء المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 الذي يشجع إنشاء المشاريع الزراعية المشتركة بمساهمة الدولة بنسبة 25% مقابل تقديم الأرض . وكجزء من عملية التحديث الاقتصادي التي بدأت في أواخر الثمانينات فقد تم إصدار قانون لتشجيع الاستثمار الخاص رقم 10 لعام 1991 وتعليماته التنفيذية. كما تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 7 / لعام 2000 والذي تم بموجبه تعديل بعض المواد من قانون الاستثمار باتجاه إعطاء المزيد من التسهيلات للمستثمرين .

ويطبق القانون رقم 10 على المشاريع الاستثمارية الخاصة في كافة المجالات (الزراعية- الصناعية - النقل - السياحة - وغيرها) . وحتى الآن كانت المشاريع الزراعية قليلة نسبياً وكان معظمها ضمن الفعاليات المتعلقة بتصنيع بعض المنتجات الزراعية وخاصة الزيوت النباتية ، أما المشروعات الزراعية الإنتاجية فلم يكن تأثيرها واضحاً ويعود ذلك لعدم رغبة المستثمرين بالاستثمار في هذه المشروعات ، نتيجة لطول الفترة اللازمة لاسترداد رأس المال من جهة وطبيعة المغامرة التي يتميز بها الإنتاج الزراعي نتيجة تأثره بالظروف الجوية من جهة أخرى ناهيك عن الدعم الكبير الذي يقدم للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة والذي يفقد المنتجات الزراعية في سورية (الذي لا يقدم لها الدعم المادي المباشر) القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ومع ذلك فقد تم ترخيص عدد كبير من مشاريع التصنيع الزراعي . وتجدر الإشارة إلى إن رأس مال المشاريع المرخصة بموجب القانون رقم 10/ يجب أن لا تقل عن 10/ مليون ل.س (حوالي 200/ ألف دولار أمريكي) . وتقع مسؤولية منح المزايا للمشاريع على عاتق المجلس الأعلى للاستثمار الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته مجموعة من الوزراء أما عملية المتابعة فتتم من قبل هيئة الاستثمار التي تعتبر إحدى الجهات الفنية التابعة لمجلس الوزراء إضافة إلى ارتباطها بدوائر فنية في الوزارات المعنية لتسهيل عرض المشروعات الاستثمارية وبيان الرأي حيالها .

تتمتع المشاريع المرخصة بموجب قانون الاستثمار بمجموعة من المزايا والتسهيلات والإعفاءات

أهمها :

- السماح باستيراد كافة الآلات والمعدات والآليات والتجهيزات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وسيارات العمل ووسائل النقل المعدة لتخديم المشاريع وسيارات الخدمة السياحية وإدخالها معفاة من الضرائب والرسوم ومستثناة من أحكام منع وتقييد حصر الاستيراد .
- الإعفاء من الضرائب والرسوم المالية والجمركية وغيرها لمدة خمس سنوات للمشاريع الاستثمارية الخاصة وسبع سنوات للمشاريع المشتركة مع الدولة وذلك اعتباراً من وضع المشروع قيد الاستثمار .
- حق فتح حساب لصالح المشاريع المرخصة أصولاً وفق أحكام هذا القانون بالنقد الأجنبي لصالح المشاريع دون تمكين المشروع من شراء القطع الأجنبي بالعملة السورية .
- يجوز للمستثمرين الاقتراض من المصارف المحلية لصالح مشاريعهم بالعملة المحلية بضمانة أموالهم الخاصة .
- يجوز للمستثمرين التأمين على أموالهم المستثمرة في هذه المشاريع لدى المؤسسة العربية السورية لضمان الاستثمار أو لدى أية مؤسسة أخرى .
- السماح للمستثمرين بإعادة رؤوس أموالهم و تحويل أرباحهم .
- السماح للعمال والخبراء والفنيين من غير السوريين العاملين في هذه المشروعات بتحويل 50% من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافأتهم و100% من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بالقطع الأجنبي . كما يسمح القانون للمستثمرين غير المقيمين بتحويل رأس المال المستثمر بعد خمس سنوات من بدء المشروع بناءً على قيمة المشروع وبما لا يتجاوز مبلغ الاستثمار الأساسي المدخل من الخارج . لذا فلا يسمح لهم تحويل أي رأس مال يتم الحصول عليه من خلال إعادة الاستثمار أو غير مدخل من الخارج . وقد تم تخفيف هذه القيود بموجب المرسوم رقم 7 لعام 2000 . كما يسمح القانون بتحويل الأرباح والعائدات والمال الخارجي المستثمر في المشروع إلى الخارج .

وقد أدخل المرسوم التشريعي رقم 7 / لعام 2000 بعض التعديلات على تشريعات عام 1991 بحيث أصبحت أكثر وضوحاً من حيث التطبيق . وتم منح المستثمرين ضماناً من عدم المصادرة أو حجب الملكية وكذلك الحق في بيع جميع حقوق الأراضي والمباني المقامة عليها مما يسمح للمستثمرين باستعادة استثماراتهم في البنية التحتية في حال قرروا بيع أو تصفية شركاتهم . كما يوفر المرسوم الجديد المزيد من الحماية للمستثمرين فعلى سبيل المثال يحق لهم التقدم بشكوى أمام محكمة الاستثمار العربية أو أية جهة قضائية دولية ناشئة عن الاتفاقات الموقعة بين سورية وبلد المستثمر العربي أو الأجنبي . للمزيد من التفاصيل حول تحليل انعكاسات القانون أنظر ماليتا (2001) .

وبالنسبة للتسهيلات التي حصل عليها المستثمرون في المجال الزراعي إضافة إلى ما هو منصوص عليه أعلاه وعمما كانت متضمنة في القانون رقم 10/ فكان أهمها التالي :

- الترخيص للمستثمر العربي والأجنبي بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها في حدود المساحة ومدة الإيجار التي تقدر في ضوء غايات المشروع والحاجة الفعلية له وتجاوز سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة بناء على اقتراح الجهة المعنية وذلك خلافاً لأي نص نافذ .
- في حال تجاوز فترة تأسيس المشروع ثلاث سنوات تحسم مدة التجاوز من اصل مدة الإعفاء الضريبي ويمكن في حالات خاصة يقدرها المجلس الأعلى أن تصل فترة تأسيس المشروع إلى خمس سنوات .
- يمكن زيادة فترة الإعفاء الضريبي لمدة سنتين إضافيتين إذا رأى المجلس أن للمشروع أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني .
- إضافة سنتان على الإعفاء الضريبي إذا انشئ المشروع في إحدى المحافظات النامية : الرقة – الحسكة – دير الزور .

وبالنسبة للمشروعات الاستثمارية المرخصة بموجب قانون الاستثمار فقد بلغت 2721/ مشروعاً استثمارياً في كافة القطاعات وتكاليفها 386159.6/ مليون ل.س ، ووفرت 115573/فرصة عمل منها ما يخص الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي :

- 29/ مشروعاً إنتاجياً زراعياً بلغت تكاليفها 4513.7/ مليون ل.س وبنسبة 1.2% من الإجمالي ووفرت 1411/فرصة عمل .
- 216/ مشروعاً للتصنيع الغذائي بلغت تكاليفها 64482.5/ مليون ل.س وبنسبة 16.7% من الإجمالي ووفرت 16450/فرصة عمل .

إما بالنسبة للاستثمارات الحكومية لمشاريع وزارة الزراعة المنفذة في قطاع الزراعة والري فيتم تحديدها بموجب الخطة الاستثمارية وذلك بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة وتقر من قبل المجلس الأعلى للتخطيط وتتضمن تفاصيل المتطلبات المالية والمادية ومواعيد تنفيذ كل من المشاريع الاستثمارية ، وتقوم وزارة الري من خلالها بتنفيذ المشروعات الكبيرة لاستصلاح الأراضي في المناطق المروية وإقامة شبكات الري الحكومية وإنشاء السدود بمختلف أنواعها (الصغيرة – المتوسطة – الكبيرة) وغاياتها (الري – تأمين مياه الشرب – الكهرباء) .

أما بالنسبة للمشروعات التي تنفذها وزارة الزراعة فتتدرج تحت المشروعات الاستثمارية الخدمية التي تنفذ بهدف تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وحمايته وتأمين متطلباته . وبلغت أعداد المشروعات الاستثمارية الخدمية التي تنفذها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 55/ مشروعاً في عام 2002 وتتدرج هذه المشروعات سنوياً تحت ثلاثة عناوين رئيسة تضمنت في العام المذكور (43/ مشروعاً مستمراً - 9/ مشروعات جديدة - 3/ مشروعات استبدال وتجديد) وأهمها مشروعات (الطرق الزراعية - مشاريع التشجير المثمر وإنتاج الغراس المثمرة - مشاريع التحريج الاصطناعي - مشاريع حماية البادية السورية وتنميتها - البحوث العلمية الزراعية - وقاية المزروعات - الصحة الحيوانية وتدريب الأبقار) .

ازدادت الإنفاقات الحكومية من 1069 مليون ل.س في عام 1990 إلى 2819 مليون ل.س في عام 1995 و 5766.2 مليون ل.س في عام 2000 . كما وصلت الاعتمادات الاستثمارية في عام 2002 إلى حدود 9694.5 / مليون ل.س أما الإنفاق منها فيتعلق بمدى القدرة على توريد آليات مشاريع التشجير ومشاريع البادية ومدى تأمين التجهيزات التي تحتاج لقطع أجنبي وتوريدها في نفس العام علماً إن الموارد الخارجية تشكل نحو 25% من الخطة الاستثمارية .

المراجع

- أحمد عبد الله (2000) إعادة هيكلة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA - دمشق
- أكساد - المركز العربي لدراسة الأراضي الجافة والقاحلة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة في سورية (1996) - واقع التصحر في الجمهورية العربية السورية في تقرير واقع التصحر في الدول العربية : منهجيات مكافحة التصحر - دمشق
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) - كتاب الإحصاءات الزراعية السنوية - دمشق
- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - أعداد مختلفة - دمشق
- المكتب المركزي للإحصاء (2000) - استبيان دخل ونفقات الأسرة - دمشق
- غاري كومينز (2000) - - تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA - دمشق
- مديرية أبحاث الموارد الطبيعية في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية (2000) - التقرير الشهري - دمشق
- غاريت إدوارد جونز (2000) - السياسات الزراعية والبيئة في سورية : دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديل السياسات - - تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA - دمشق
- مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA - دمشق - الدراسة القطرية : واقع الغذاء والزراعة في سورية (2001)
- ناديا فورني (2001) - نظم استخدامات الأراضي : السمات الهيكلية والسياسات - - تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA - دمشق
- سمير جراد وأسامة السعدي (2001) - دراسة حالة قطرية : تنسيق السياسات الزراعية العربية - مذكرة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - دمشق
- جايكا - اليابان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1996) - دراسة حول تطوير نظم توفير المياه في مدينة دمشق - شركة كوي المحدودة - طوكيو
- جايكا - اليابان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) - دراسة حول تطوير الموارد المائية في أحواض الشمال الغربي و المنطقة الوسطى في سورية - شركة كوي المحدودة - طوكيو
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - الإحصاءات الزراعية السنوية - أعداد مختلفة - دمشق
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير أداء مديرية وقاية المزروعات (1/2001)
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الري (2000) - تقرير حول تقييم النقاطات المنتجة محلياً والمستوردة - دمشق

- هكتور مالينا (2001) - تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص - - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- وزارة البيئة وأكساد وجامعة دمشق (1995) - المتابعة البيولوجية والسامة للتلوث الذي يسببه
استخدام نهر بردى والمياه الجوفية للري - تقرير بحثي - مشروع التلوث السمي والبكتيري للمياه
والترربة والنباتات في دمشق - الغوطة - الجزء الأول - دمشق
- وزارة البيئة وأكساد وجامعة دمشق (1995) - المتابعة البيولوجية والسامة للتلوث الذي يسببه
استخدام نهر بردى والمياه الجوفية للري - تقرير بحثي - مشروع التلوث السمي والبكتيري للمياه
والترربة والنباتات في دمشق - الغوطة - الجزء الثاني - دمشق
- وزارة الصناعة - أعداد مختلفة - تقييم أداء المؤسسة للصناعات الغذائية - دمشق
- كونسويلو فاريلا أورتيغا و خوان أنطونيو ساغاردوي (2001) - استخدامات المياه في الزراعة -
تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- بارتاساراتي (2000) - تحرير المستلزمات الزراعية - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- بارتاساراتي (2001) - القروض الزراعية - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- دانييل راما (2001) - البحوث الزراعية والإرشاد في سورية : الواقع الحالي وتوصيات السياسات -
تقرير بحثي من المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق
- حمدي سالم (2001) - الأمن الغذائي - تقرير بحثي - مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA-
دمشق
- ألكسندر ساريس (2001) - استراتيجية التنمية الزراعية في سورية - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1998) - خطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية
العربية السورية - دمشق
- بيتر فير هايم (2001) - الضرائب وصافي التحويلات لقطاع الزراعة - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق
- مايكل ويستليك (2000) - قطاع المحاصيل الاستراتيجية - تقرير بحثي - مشروع الفاو
GCP/SYR/006/ITA- دمشق

